



□ جمهورية مصر العربية

□ وزارة الأوقاف

# فقه الدولة وفقه الجماعة

إعداد

**أ.د/ محمد مختار جمعة**

وزير الأوقاف

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية  
وعضو مجمع البحوث الإسلامية

القاهرة

١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا  
تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}

(هود: ٨٨)



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ورسوله  
سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين .

**وبعد :**

فشتان بين فقه الدول ، والوعي بالتحديات التي تواجهها ، وسبل  
الحفاظ عليها ، وحتمية ومشروعية الدفاع عنها ، والذود عن حياضها ،  
والتضحية في سبيلها ، وبين نفعية الجماعة القائمة في الغالب الأعم على  
محاولات إضعاف الدولة ، قصد الإيقاع بنظامها وإحلال الجماعة محله ،  
حتى لو أدى ذلك إلى إسقاط الدولة أو محوها من خارطة العالم ، بتفكيكها  
إلى كيانات صغيرة لا تنفع ولا تضر ، أو حتى بشطبها نهائياً من عالم الوجود  
كدولة ، بتمزيق أوصالها وابتلاع دول أو قوى أخرى لها .

وتنظر الجماعات المتطرفة إلى كل ما يقوي الدولة على أنه في غير  
صالحها ، وإلى كل ما يضعف الدولة على أنه يصب بالطبع في مصلحتها  
ويقرب أمانيتها ، إذ لا يمكن لأي جماعة من الجماعات المتطرفة أن تقفز على  
السلطة أو تجهز عليها إلا في الدول الضعيفة المنهارة المفككة المترهلة ، فهذه  
الجماعات تعمل وفق استراتيجية ممنهجة تهدف إلى إحداث نوع من القطيعة

بين الشعوب وحكامها ، أو قل إنها تعمل جاهدة على شيطنة أي نظام حاكم حتى لو كان على طريق ابن الخطاب نفسه ، وتزعم أنها حامية حمى الدين ، محرفة الكلم عن مواضعه ، لاوية أعناق النصوص ، وهو ما حذرنا منه نبينا (صلى الله عليه وسلم) ودعانا إلى مواجهته وبيان زيغته وزيفه ، فقال ( صلى الله عليه وسلم ) : " يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُوهُ ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْعَالِينَ ، وَأَنْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ " (رواه البيهقي).

على أن الشرع الحنيف قد حثنا على إكرام الحاكم العادل ، والوقوف إلى جانبه ، وإعانتته ، والالتفاف حوله ، يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم): "إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ: إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ ، وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْعَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ الْمُقْسِطِ " (سنن أبي داود) .

غير أن هذه الجماعات المتطرفة إضافة إلى تحريفها الكلم عن مواضعه قد أصيبت أفكار وعقول أكثر قياداتها بالشطط أو الجمود والتحجر ، ناهيك عما أصاب عناصرها والمنتهمين إليها من ضيق الأفق والجمود عند ظواهر بعض النصوص ، بل عند أقوال بعض المتقدمين من العلماء أو الفقهاء أو حتى الآراء والأقوال غير المدققة ، منزلين هذه الأقوال منزلة النص المقدس ، فهم ينزلون المستجدات والمتغيرات القابلة للاجتهد والرأي والرأي الآخر

منزلة الثابت المقدس ، ويرون ذلك الدين الخالص والمعدن النقي الصافي ، في جهالة وضلالة عمياوين ، ولا سيما أن لهم رءوسًا جهالًا يتكسبون بجهلهم وجمودهم ويدافعون عنه دفاعًا مستميتًا ، وهذا ما نبهنا إليه نبينا (صلى الله عليه وسلم) بقوله : "إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ صُدُورِ الرِّجَالِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا ، اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا ، فَسُئِلُوا ، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا" (رواه البخاري).

لقد جر ظهور جماعات التطرف الديني على منطقتنا العربية وعلى كثير من الدول الإسلامية ويلاتٍ كثيرة ، وبخاصة بعد أن بدت ظاهرة التكسب بالدين أو المتاجرة به واضحة لدى كثير من الحركات والجماعات التي عملت على توظيف الدين لتشويه خصومها من جهة ، وتحقيق مطامعها السلطوية من جهة أخرى ، فصارت محاربة الإسلام تهمة الجماعات المتطرفة لكل خصومها السياسيين .

ناهيك عن تجاوز ذلك إلى تهم التخوين والتكفير والإخراج من جماعة المسلمين ، بل الحكم على المخالفين بأن أحدًا منهم لن يجد رائحة الجنة ، مع استباحة دمائهم وأموالهم وسبي نسائهم ، وبدا خلط الأوراق واضحًا جليًا عن عمد لا عن غفلة لدى أكثر هذه الجماعات ، بل إن الأمر قد ذهب إلى أبعد من هذا عندما نصّبت هذه الأحزاب والحركات والجماعات نفسها

وصياً على الدين ، مع فقدان كوادرها للتفقه الصحيح فيه ، أو حتى مجرد الإمام بأصوله وأحكامه ، وخروج بعضهم علينا بفتاوى ما أنزل الله بها من سلطان ، اللهم إلا سلطان النفعية والهوى والسلطة وحب الظهور أحياناً .

لقد أعطى هؤلاء المستترون بالإسلام المنتسبون زوراً إليه الذرائع أكثر من مرة لأعداء الأمة للتدخل في شئونها تحت ذرائع متعددة ، المعلن منها مواجهة الإرهاب ، وغير المعلن هو إضعاف دولنا أو تفتيتها أو تفكيكها أو السيطرة على مقدراتها الاقتصادية أو الجغرافية أو القرار السياسي أو الوطني فيها ، ثم خرجت من عباءة هذه الجماعات والحركات والأحزاب جماعات بائسة يائسة أخذت تتبنى العنف والإرهاب والتكفير والتفجير والعمليات الانتحارية مسلماً ومنهجاً ، ووجدت بعض قوى الاستعباد المسمى الاستعمار الجديد في هذه الجماعات اليائسة من التكفيريين والانتحاريين ضالتها ، فتعهدتها ونمتها وغذتها وأمدتها بالمال والسلاح ، لتحقيق مآربها في تفتيت كيان المنطقة العربية والاستيلاء على خيراتها ومقدراتها من جهة ، وتشويه صورة الإسلام وربطه بالإرهاب من جهة أخرى .

فبعد أن كان المسلمون هم رسل السلام إلى العالم أخذت صورتهم تُسوّق على أنها رديف الإرهاب والقتل والدمار ، وتنامت ظاهرة "الإسلاموفوبيا" ، والتقطتها جهات ومؤسسات حاقدة على الإسلام



والمسلمين فغذتها ونمتها ، وكلما خمدت نارها نفخوا في رمادها لتظل  
مشتعلة سيفاً مسلطاً على رقابنا.

ولا يمكن لعاقل أو وطني أو فاهم لدينه فهماً صحيحاً أن ينكر أن  
حصاد دعوة هذه الجماعات المتطرفة المتدثرة ظلمًا وزورًا وزيفًا بعباءة الدين  
كان حصاداً مرًا شديد المرارة ، فقد زرعوا أشواكًا ، فجَنِينا حنظلًا وعلقمًا ،  
وصار لزامًا علينا بذل أقصى الجهد لإصلاح ما أفسدته هذه الجماعات  
الضالة المارقة.

كما صار لزامًا وواجبًا متعينًا على أهل العلم المتخصصين الفاهمين  
الواعين الوطنيين أن يضاعفوا الجهد ، لنفي انتحال المبطلين ، وتحريف  
المغالين ، وتأويل الجاهلين ، لا تأخذهم في ذلك لومة لائم .

وقد اجتهدت أن أصحح في ثنايا هذا الكتاب كثيرًا من المفاهيم الخاطئة  
حول بناء الدولة ، وأن ألقى الضوء على أهمية الحفاظ عليها ، مبيّنًا ومؤكّدًا  
أن مصالح الأوطان لا تنفك عن مقاصد الأديان ، محذّرًا من الكيانات  
الموازية داخل الدول التي تنازع الدولة سلطاتها والمؤسسات اختصاصاتها ،  
مفرقًا بين التعددية السياسية المطلوبة والكيانات الموازية الخطرة ، كما فرقت  
بين المصلحة في منظور الدولة وفوضى الجماعة ، ونبهت إلى خطورة السقوط  
الاقتصادي للدول ، وإلى ضرورة اهتمام الدول بحدودها ، وبوحدتها

الوطنية وتحقيق المواطنة المتكافئة بين أبنائها دون تمييز على أساس الدين أو اللون أو الجنس أو العرق .

والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل ،،

أ.د/ محمد مختار جمعة مبروك

وزير الأوقاف

عضو مجمع البحوث الإسلامية

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

## تصرفات النبي (صلى الله عليه وسلم)

### في إدارة الدولة

النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يكن نبياً فحسب ، إنما كان (صلى الله عليه وسلم) نبياً ورسولاً وقاضياً وحاكماً وقائداً عسكرياً ، فما تصرف فيه باعتباره نبياً ورسولاً فيما يتصل بشئون العقائد والعبادات والقيم والأخلاق وصح نسبته إليه (صلى الله عليه وسلم) أخذ على النحو الذي بينه (صلى الله عليه وسلم) لأصحابه ، ولا يختلف أمر البيان فيه باختلاف الزمان أو المكان كونه من الأمور الثابتة سواء اتصل بأمر الفرائض كصوم رمضان ، والصلاة ، والزكاة ، والحج ، أم اتصل بأمر السنن الثابتة عنه (صلى الله عليه وسلم) كصوم عرفة ، أو صوم عاشوراء .

أما ما تصرف فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) بصفته نبياً وحاكماً ، أو بصفته نبياً وقاضياً ، أو بصفته نبياً وقائداً عسكرياً ، فهو تصرف باعتبارين : باعتباره (صلى الله عليه وسلم) نبياً واعتباره (صلى الله عليه وسلم) حاكماً أو قائداً أو قاضياً<sup>(١)</sup> .

وإذا كان أمر النبوة والرسالة قد ختم بقول الله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ

(١) راجع في ذلك : الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي

ص ٩٩ وما بعدها .

شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿١﴾ ، وقوله (صلى الله عليه وسلم): ( فَضَّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا ، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً ، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ) (٢) ، فإن ما تصرف فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) باعتباره حاكمًا أو قائدًا عسكريًا أو قاضيًا بقي من شروط وضرورات التصرف فيه توفر الصفة الأخرى وهي كون المتصرف حاكمًا أو قائدًا عسكريًا أو قاضيًا بحسب الأحوال ، ولناخذ أنموذجًا لكل صفة من هذه الصفات :

مما تصرف فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) باعتباره رسولاً وحاكمًا معاً قوله (صلى الله عليه وسلم) : ( مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ ) (٣) ، يقول الإمام أبو حنيفة (رحمه الله) : " هذا منه (صلى الله عليه وسلم) تصرف بالإمامة - أي بصفته حاكمًا - ، فلا يجوز لأحد أن يحيي أرضاً إلا بإذن الإمام ، لأن فيه تملكاً ، فأشبهه الإقطاعات ، والإقطاع يتوقف على إذن الإمام فكذلك الإحياء " (٤) .

---

(١) الأحزاب : ٤٠ .

(٢) صحيح مسلم - كتاب المساجدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ ، باب جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، حديث رقم ٥٢٣ .

(٣) سنن أبي داود - كتاب الخراج ، باب فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ، حديث رقم ٣٠٧٥ .

(٤) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي ص ١١١ .

وعليه فلا يجوز لأحد أن يضع يده على قطعة من الأرض ويقول  
أحييتها فهي لي وبينني وبينكم حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم)،  
نقول له : إن النبي (صلى الله عليه وسلم) تصرف في ذلك بصفته حاكمًا ، فلا  
يجوز لغير الحاكم إصدار مثل هذا القرار المتعلق بالحق العام ، أو المال العام  
أو الملك العام ، وإلا لصارت الأمور إلى الفوضى وفتح أبواب لا تسد من  
الفتن والاعتداء على الملك العام ، وربما الاحتراب والاختتال بين الناس، إنما  
يجب أن يلتزم في ذلك بما تنظمه الدساتير والقوانين التي تنظم شؤون البلاد  
والعباد .

ومما تصرف فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) باعتباره قائداً عسكرياً  
قوله (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ) <sup>(١)</sup> ، فلا  
يجوز لأحد الآن أن يفعل ذلك ، فإذا قتل إرهابياً في مواجهة إرهابية فلا  
يجوز له أن يقول : أنا أولى بسلاحه أو سيارته وهاتفه وما كان معه من  
أموال، لأن تصرف النبي (صلى الله عليه وسلم) كان بصفته حاكمًا وقائداً  
عسكرياً ، إنما يلتزم في ذلك بما تنظمه القوانين والدساتير العصرية ونظام  
الدولة وقواتها المسلحة .

---

(١) صحيح البخاري : كِتَابُ فَرَضِ الْحُمْسِ ، بَابُ مَنْ لَمْ يُحْمَسِ الْأَسْلَابُ ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ  
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحْمَسَ ، وَحُكْمِ الْإِمَامِ فِيهِ ، حَدِيثُ رَقْمِ ٣١٤٢ .

ومما تصرف فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) باعتباره قاضياً قوله (صلى الله عليه وسلم) في قضية الخلع حيث أتت امرأة ثابت بن قيس النبي (صلى الله عليه وسلم) فقالت : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتَبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (اقْبَلِ الْحُدَيْقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً) <sup>(١)</sup> ، فقد تصرف (صلى الله عليه وسلم) باعتباره نبياً وقاضياً ، وهو أيضاً من الأمور التي ينظمها القانون في عصرنا ويجب الالتزام فيها بما ينظمه القانون ، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بتطبيق القاضي ، وله ضوابطه الشرعية والقانونية .

يقول الإمام القرافي (رحمه الله) : وأما تصرفه (صلى الله عليه وسلم) بالإمامة فهو وصف زائد على النبوة والرسالة والفتيا والقضاء ، لأن الإمام هو الذي فوضت إليه السياسة العامة في الخلائق ، وضبط مقاعد المصالح ، ودرء المفاسد ، وقمع الجناة ، وقتل الطغاة ، وتوطين العبد في البلاد ، إلى غير ذلك مما هو هذا الجنس <sup>(٢)</sup> .

ثم يقول : فما فعله (عليه السلام) بطريق الإمامة كقسمة الغنائم ، وتفريق أموال بيت المال على المصالح ، وإقامة الحدود ، وترتيب الجيوش ،

---

(١) صحيح البخاري : كتاب الطلاق ، باب الخلع وكيف الطلاق فيه ، حديث رقم ٤٩٩٠ .

(٢) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي ص ١٠٥ .

وقتل البغاة ، وتوزيع الإقطاعات في القرى والمعادن ، ونحو ذلك : فلا يجوز لأحد الإقدام عليه إلا بإذن إمام الوقت الحاضر ، لأنه (صلى الله عليه وسلم) إنما فعله بطريق الإمامة ، وما استبيح إلا بإذنه ، فكان ذلك شرعاً مقررًا<sup>(١)</sup> ، لقوله تعالى : ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

---

(١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي ص ١٠٨ ، وانظر كتاب تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الحكام لابن فرحون ج ١ ص ١٢ ، ١٣ .  
(٢) الأعراف : ١٥٨ .

## بين فقه الدولة وفقه الجماعة

لقد صار أمر الدولة وبنائها في عصرنا الحاضر ضرورة من الضرورات سواء من جهة عمارة الكون ، أم من جهة الحفاظ على مصالح أبنائها ، أم من جهة كون ذلك مطلباً شرعياً لا غنى عنه وضرورة من الضرورات التي لا يمكن تجاوزها ، وقد قالوا : رجل فقير في دولة غنية فتية قوية خير من رجل غني في دولة ضعيفة فقيرة هزيلة ، لأن الأول له دولة تحميه ، والآخر لا سند له لا في الداخل ولا في الخارج ، فمن لا دولة له تقف وراءه وتدعمه وتحمي مصالحه لا قيمة له عاملاً كان أو مستثمراً ، فالدول كلها تحسب ألف حساب لأبناء ورعايا الدولة القوية ، وللأسف الشديد لا تكاد تقيم وزناً لأبناء ورعايا الدول الضعيفة ولا لمصالحهم ولا لمصالح دولهم .

شتان بين فقه الدولة وفقه الجماعات ، فقه الجماعات فقه مغلق ، فقه نفعي ، فقه لا يستند إلا إلى مصلحة الجماعة ، حتى أن بعض من يتخذونهم مفتين لهم في الجماعات لا هم من أهل العلم ولا الفقه ولا الثقافة ، ولا القيم ولا حتى العقل ، بل هي مرجعيات تضعها أنظمة دول معادية لأمتنا العربية الإسلامية مستهدفة لكيانها ووجودها ، طامعة في خيراتها ومقدراتها، رامية مع ذلك لتشويه صورة ديننا على أنها صورة الدم والقتل وسفك الدماء ، ليمحوا عن أنفسهم ما هم عليه أصلاً من عدم الإيمان بالآخرة ، واستهداف وجودنا وأرضنا وعرضنا ومقومات حياتنا .



وتسوّق سائر الجماعات المتطرفة نفسها على أنها حامية حمى الدين ، وأنها إنما تسعى لتطبيق حكم الله (عز وجل) وإقامة شرعه ، ونتساءل : أين ما تقوم به هذه الجماعات من قتل ونسف وتفجير وتدمير وسفك للدماء وانتهاك للأعراض وسبي للحرائر ونهب للأموال وترويع للآمنين من شرع الله وحكمه؟! .

إن ما تقوم به هذه الجماعات المتطرفة هو عين الجناية على الإسلام ، ذلك أن ما أصاب الإسلام من تشويه لصورته على أيدي هؤلاء المجرمين بسبب حماقاتهم لم يصبه عبر تاريخه على أيدي أعدائه .

الدولة تعني النظام ، واللدولة تعني الفوضى ، الدولة لها مقومات لا تقوم إلا بها ، ولا تكون الدولة دولة إذا اختل ركن منها ، وهي : الأرض ، والشعب ، والحكومة ، والنظام .

الدولة تعني احترام عمل المؤسسات الوطنية ، وإعلاء حكم القانون ونفاذه على الجميع ، فهذا سيدنا أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) يقول : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ وُلِّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ ، فَإِنْ ضَعُفْتُ فَقَوِّمُونِي ، وَإِنْ أَحْسَنْتُ فَأَعِينُونِي ، الصِّدْقُ أَمَانَةٌ ، وَالْكَذِبُ خِيَانَةٌ ، الضَّعِيفُ فِيكُمْ الْقَوِيُّ عِنْدِي حَتَّى أُزِيحَ عَلَيْهِ حَقَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَالْقَوِيُّ فِيكُمْ الضَّعِيفُ عِنْدِي حَتَّى آخُذَ مِنْهُ الْحَقَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ " (1) .

---

(1) سيرة ابن هشام ج ٤ ، ص ٢٤٠ ، وعيون الأخبار لابن قتيبة ج ٢ ، ص ٢٣٤ ، والبداية والنهاية لابن كثير ج ٥ ص ٢٤٨ .

وهو ما أكده أيضا سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عند توليه شؤون الحكم ، وألزم نفسه إياه ، وعمل على أخذ عماله به ، وكتب إلى أبي موسى الأشعري عامله على الكوفة : "أَسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَجْلِسِكَ ، وَوَجْهَكَ وَعَدْلِكَ ، حَتَّى لَا يَطْمَعَ شَرِيفٌ فِي حَيْفِكَ ، وَلَا يَخَافَ ضَعِيفٌ جَوْرَكَ"<sup>(١)</sup>، فطلب منه المساواة بين الناس حتى في مجرد النظر والمجلس ، فلا يقدم أحد الناس على الآخر ولو في مجرد موقعه من المجلس أو طريقة مثوله بين يديه فيه ، حتى لا يظن أن له دالة عند القضاء أو الاقتضاء .

الدولة تعني تقديم العام على الخاص ، والمتعدي النفع على القاصر النفع ، والمصلحة العامة على الخاصة ، فيقدم إنشاء طريق أو ما في حكمها على مصلحة شخص ما في عدم قسمة أرضه إلى قسمين ، أو حتى إزالة منزل مع تعويض صاحبه بالقيمة العادلة لصالح النفع العام .

فقه الدولة يعني فهم طبيعتها ، ومشروعية إقامتها ، وحتمية الحفاظ عليها ، وتأکید أن هذا الحفاظ يعد أحد أهم المقاصد الضرورية العامة التي دعا الشرع الشريف إلى الحفاظ عليها .

الدولة الوطنية تقوم على احترام عقد المواطنة بين الشخص والدولة ، وتعني الالتزام الكامل بالحقوق والواجبات المتكافئة بين أبناء الوطن جميعاً

---

(١) سنن الدارقطني : كِتَابُ فِي الْأَقْضِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ وَعَبَّرَ ذَلِكَ - رقم : ٣٩٢٤ .

دون أي تفرقة على أساس الدين أو اللون أو العرق أو الجنس أو اللغة ، غير أن الجماعات الضالة المارقة المتطرفة المتاجرة بالدين لا تؤمن بوطن ولا بدولة وطنية ، فأكثر هذه الجماعات إما أنها لا تؤمن بالدولة الوطنية أصلاً من الأساس ، أو أن ولاءها التنظيمي الأيديولوجي فوق كل الولاءات الأخرى ، فالفضاء التنظيمي لدى هذه الجماعات أرحب وأوسع بكثير من الدولة الوطنية والفضاء الوطني .

أما فقه الجماعة فلا يشغل منظره سوى قضايا السمع والطاعة للجماعة وما يصب في مصلحتها ولو على حساب الدين والدولة معا ، فلو اقتضت مصلحة الجماعة أن تقوم على أنقاض الدولة ما ترددوا طرفة عين ، ولضحوا بالدولة لصالح الجماعة ، بل على العكس من ذلك فإن معظم نظرياتهم بنيت على خلفية هدم الدولة ، وزرع الفرقة بين الشعوب وحكامها ، مع قيام منظرهم بليّ أعناق النصوص وتحريف الكلم عن مواضعه واجتزائه أو اقتطاعه ، وتأويله لخدمة أفكارهم وأيديولوجياتهم الضالة المضلة .

ولا يمكن لعاقل أو وطني أو فاهم لدينه فهماً صحيحاً أن ينكر أن حصاد دعوة هذه الجماعات المتطرفة المتدثرة ظلمًا وزورًا وزيفًا بعباءة الدين فقد كان حصاداً مرّاً شديد المرارة ، حيث زرعوا أشواكاً، فجنّينا حنظلاً وعلقماً ، وصار لزاماً علينا بذل أقصى الجهد لإصلاح ما أفسدته هذه الجماعات الضالة المارقة .

ولا يتأتى ذلك إلا بالخروج من ضيق الأفق الفكري والمعرفي إلى رحابة الأفق دينياً وفكرياً وثقافياً ومعرفياً في إطار الحفاظ على الثوابت وفهم طبيعة المتغيرات ، ووضع كل من الثابت والمتغير في موضعه بميزان شديد الدقة والفهم ومراعاة طبيعة الواقع وظروفه ومستجداته.

\* \* \*

## إدارة الدول بين الخبرة والهواية

كثير من الناس لا يدركون مفهوم بناء الدول أو إدارة الدول أو سياسة الدول فضلاً عن قيادة الدول ، ويظن بعضهم الأمر أمرًا هينًا أو يسيرًا ، وليس الأمر كذلك على الإطلاق ، إنه يتجاوز كل دوائر الهواية بمراحل ، إنه سلسلة متشابكة ومعقدة من الخبرات المتراكمة ، إنه القدرة على سرعة قراءة الواقع وفهم تحدياته وفك شفراته وحل طلاسمه ، والتعامل معه على أسس علمية ومنطقية في ضوء الخبرات المتراكمة .

الخبرة عملية تراكمية جانب منها يكون ناتجًا عن علم ودراسة ، وجانب آخر يبنى على الدربة والممارسة والفراسة وتوقُّدُ الذهن وشدة النباهة والذكاء والتوفيق .

ولقد فطن النقاد القدامى إلى أهمية الخبرة والدربة والممارسة التي يدرك بعضها بالحواس ولا يحسب بالأرقام ، بل إنه قد يدرك ولا يوصف ، يقول الأمدي في موازنته متحدثًا عن أهمية الخبرة والدربة وطول الممارسة: ألا ترى أنه قد يكون هناك فرسان نجيبان شديدا النجابة يكادان يكونان متفقين في كل الملامح والأوصاف والصفات من العتق والنجابة غير أن أحدهما يفضل الآخر بشيء لا يدركه إلا أهل الخبرة والدربة وطول الممارسة ، وكذا الحال في تمييز الإبل والنخيل وأنواع التمور وسائر الصناعات.

وفي عصرنا الحديث نقول والأمر كذلك في تمييز الفاره من الصناعات والمميز من سائر الحرف ، ألا ترى أنك قد تقف على عمل نحّاتين أو سباكين أو محّارين أو نقاشين أو غيرهم من ذوي المهارات الإبداعية وكل منهم شديد التمييز غير أن تميز أحدهم عن الآخر في دقة الصنعة ودقائق فنونها الجمالية والإبداعية لا يدركه إلا أهل الخبرة والدربة الشديدة ممن مارسوا الصنعة وتميزوا فيها لسنوات وسنوات .

وإذا كان الأمر كذلك في الصناعات الحرفية والمهنية الخفيفة واليدوية فما بالكم بإدارة المؤسسات ، ناهيك عن إدارة الدول مع كل تحديات العصر وتشابكاته وتعقيداته ومشكلاته الأمنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والفنية .

إن الأمر يحتاج إلى علم وخبرة ودربة وتخصص وليس مجرد هواية ، وعندما ننظر في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة نجد أنهما يؤكدان على ضرورة توفر الكفاءة والكفاية والأمانة ، حيث يقول الحق سبحانه في كتابه العزيز على لسان سيدنا يوسف (عليه السلام) لعزير مصر: ﴿ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(١)</sup>، ويقول سبحانه على لسان ابنة شعيب

---

(١) يوسف : ٥٥ .

لأبيها في شأن سيدنا موسى (عليه السلام) : ﴿يَأْتِيَتْ أَسْتَجْرَةً<sup>ط</sup> إِنَّ خَيْرَ مَنْ  
أَسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾<sup>(١)</sup>، ولما طلب سيدنا أبو ذر (رضي الله عنه)  
من سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يستعمله ، قال له (صلى الله  
عليه وسلم) : " يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ  
وَنَدَامَةٌ ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا ، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا "<sup>(٢)</sup>، وقال (صلى الله  
عليه وسلم) : " إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ "<sup>(٣)</sup>، وأهل الأمر  
هم أهل الكفاءة والأمانة معا .

ونلاحظ أن نبينا (صلى الله عليه وسلم) في رحلة الهجرة استأجر دليلا  
غير مسلم معروفاً بكفاءته وأمانته ، ولم يعتمد على أحد من الصحابة الكرام  
رغم شدة أمانتهم جميعاً ، ولا شك أن بعضهم كان على دراية بدروب  
الصحراء ومسالكها ، على أن فارق الكفاءة هو الذي قدم الدليل غير المسلم  
عليهم ، وهو - أيضا - ما فعله سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في  
استخدام بعض كُتَّاب بيت المال و كُتَّاب الدواوين .

---

(١) القصص : ٢٦ .

(٢) صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة ، حديث رقم ٤٨٢٣ .

(٣) صحيح البخاري : كتاب العلم . باب مَنْ سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ  
أَجَابَ السَّائِلَ ، حديث رقم ٥٩ .

مع ضرورة إدراك أن المسئولية تكليف قبل أن تكون تشريعاً ، ومن نظر إليها نظر التشريف فقط متشوقاً إليها متطلعاً لها ولو بإشراف نفس ؛ غالباً ما تجرّفه مزالقتها وتبعاتها ، ومن أخذها بحقها مأخذ التكليف أو مأخذ الرسالة فله فيها من الله (عز وجل) عون ، وفي هذا يقول نبينا ( صلى الله عليه وسلم) لعبد الرحمن بن سمرة : " لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا ، وَإِن أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَا إِلَيْهَا " (١).

على أن أمر المسئولية يتعاظم بتعاظم المهمة التي توكل إلى كل مسئول ، فكلما اتسع نطاق المسئولية تطلب مواصفات خاصة أهمها : الكفاءة ، والكفاية ، والخبرة ، والأمانة ، والقدرة على القيام بمهام تلك المسئولية وتبعاتها ، حيث يكون كل إنسان مسئولاً أمام نفسه ، وأمام الناس ، وأمام الله عما ولاه إياه ، أحفظ أم ضيع ؟ حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم): " كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، قَالَ : وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ : وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَكُلُّكُمْ

---

(١) صحيح البخاري : كفارات الأيمان ، باب الكفارة قبل الحنث وبعده ، رقم ٦٧٢٢ ، وصحيح مسلم : كتاب الأيمان ، باب نذب من حلف بيميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه ، رقم ٤٣٧٠ .



رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ" (١)، ويقول (صلى الله عليه وسلم) : " إِنْ أَلَّ اللَّهُ سَائِلٌ كُلَّ رَاعٍ عَمَّا اسْتَرْعَاهُ ، أَحْفَظَ أَمْ ضَيَّعَ ، حَتَّى يَسْأَلَ الرَّجُلَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ " (٢) .  
ولا يخلو عاقل رشيد من أمر المسؤولية ، مهما كانت منزلته في المجتمع ،  
فكل شخص مسئول بقدر استطاعته ونطاق تحمله والمهام الموكلة إليه ، وقد  
يترتب على الإهمال فيما يظنه البعض صغيراً ما لا يحتمل من الضرر .  
ولا يصح ولا ينبغي أن يكون المسئول اتكالياً ، أو غير متابع ولا مدقق  
لتفاصيل جميع المهام الواقعة في نطاق مسؤوليته ، وعلينا أن ندرك جميعاً أن  
الثقة لا تعني عدم المتابعة ، وأن المتابعة لا تعني عدم الثقة .

كما أن كل مسئول في نطاق مسؤوليته مطالب بأن يختار من معاونين  
القويّ الأمين ، وأن يختار الأكفأ فالأكفأ ، فمن ولى رجلاً على جماعة وفيهم  
من هو أصلح للمهمة منه بكل ما تعنيه كلمة أصلح من معان ؛ فقد خان  
الله ورسوله والوطن والأمانة التي يتحملها ، حيث يقول نبينا (صلى الله

---

(١) صحيح البخاري : كتاب الجمعة ، باب الجمعة في القرى والمدن ، حديث رقم ٨٩٣ ، وصحيح  
مسلم : كتاب الإمامة ، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية والنهي عن  
إدخال المشقة عليهم ، حديث رقم : ٤٨٢٨ ، وسنن أبي داود : كتاب الخراج ، باب ما يلزم الإمام من  
حق الرعية ، رقم ٢٩٣٠ .

(٢) السنن الكبرى للنسائي ، كتاب عشرة النساء ، أبواب الملاعنة ، مسألة كل راع عما اشترى ،  
حديث رقم ٨٨٣٣ .

عليه وسلم) : " مَا مِنْ رَجُلٍ يَلِي أَمْرَ عَشْرَةٍ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَّا أَتَى اللَّهَ مَغْلُوبًا  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدُهُ إِلَى عُنُقِهِ ، فَكَلِمَةٌ بَرُّهُ أَوْ أَوْبَقَهُ إِنَّهُ " (١).

وعلينا أن ندرك أنه سيأتي اليوم الذي يقال للجميع فيه : ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ  
مَسْئُولُونَ ﴾ (٢) ، ويقول سبحانه : ﴿ يَوْمَ مِذْبَعُورُونَ لَا تُخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ ﴾ (٣) ،  
صغر أمرها أو كبر حيث يقول الحق سبحانه : ﴿ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ  
مِّنْ حَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ  
اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ (٤).

\* \* \*

---

(١) مسند أحمد : ج ٤٨ / ص ٤١٠ حديث رقم ٢٢٩٦٠ .

(٢) الصافات : ٢٤

(٣) الحاقة : ١٨

(٤) لقمان : ١٦ .

## قيام الدول وسقوطها

لا شيء أخطر في تاريخ البشرية من المراحل الانتقالية في تاريخ الدول ، حتى كتب العديد من الباحثين الكثير من الرسائل حول سقوط دول وقيام أخرى ، تنظيرًا وتطبيقًا ، ولم يأت الخطر الحقيقي علي أي دولة من خارجها ، مثلما كانت عوامل سقوطها نابعة من داخلها سواء بخيانة بعض أبنائها وعمالتهم واستخدامهم لضرب دولهم ، أم بسقطات أبنائها وخروجهم عن طريق الجادة إلى طريق الانحراف أو البغي والطغيان والاستكبار ، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَوْمًا مِمَّا تَرْفِئُهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾<sup>(١)</sup> ، ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ويقول سبحانه في شأن قوم سيدنا صالح (عليه السلام) : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ويقول سبحانه في قوم سيدنا لوط عليه السلام : ﴿ وَلُوطًا إِذْ

(١) الإسراء : ١٦ .

(٢) فصلت : ١٥ .

(٣) فصلت : ١٧ .

قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَجِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنْاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٨٢﴾ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ وَكَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴿٨٣﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَأَنْظَرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴿١﴾ .

فالحكم الرشيد هو الذي يقوم على العدل ، ذلك أن الله (عز وجل) ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة ، ويقوم على القيم والأخلاق ، ذلك أن الأمم والحضارات التي لا تقوم على القيم والأخلاق إنما تحمل عوامل سقوطها وانهيارها في أصل بنائها ، ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ ﴿٢﴾ .

وقد حاول بعض من كتبوا في شأن الدول أن يبينوا عوامل استقرار الدول وعوامل انهيارها و سقوطها ، فذكر بعضهم أن من أهم الأمور التي تؤدي إلى انهيار الدول:

(١) الأعراف : ٨٠-٨٤ .

(٢) الفتح : ٢٣ .

الأول : انتشار الفساد بكل أشكاله من المجاملة والرشوة والمحسوبية وتقديم الولاء على الكفاءة ، إذ لا يسخط الناس في حياتهم من شيء قدر سخطهم من الفساد وإحساسهم بالغبن ، لذا يجب على أي حكم رشيد أن يجعل من محاربة الفساد بكل صوره وأشكاله أولوية ، وهو ما أرى أننا نسير فيه بخطى ثابتة وربما غير مسبوقه في واقعنا المصري الراهن ، مما جعل مصر تحسن موقعها كثيرا في مجال محاربة الفساد وتحقيق الشفافية.

الأمر الثاني : شيوع الظلم سواء على مستوى الأفراد بغياب الأمن أو غياب القضاء العادل أو غياب العدالة في الحصول على الفرص المتكافئة أيًا كان نوعها ، أم على المستوى الطبقي الذي يقوم على استبعاد الفقراء والكادحين وتهميشهم مع ازدرائهم والاستخفاف بهم.

وهو يتطلب تضافر كافة المؤسسات الرسمية والاجتماعية والأهلية لحماية الطبقات الأكثر فقراً واحتياجاً من خلال الرعاية الاجتماعية المتكاملة من منظور ديني ووطني فكلاهما يدعوان إلى التكافل والتراحم ، فنحن في سفينة واحدة ، لا منجاة فيها لأحد بمفرده ، حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : " مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَالِقِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهْمُوا عَلَى سَفِينَةٍ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ فَقَالُوا : لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ

نُؤذِ مَنْ فَوْقَنَا ، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا ، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَيَّ  
أَيْدِيَهُمْ نَجَوْنَا وَنَجَّوْا جَمِيعًا"<sup>(١)</sup>.

الأمر الثالث : غياب الأمن وضعف سلطة الدولة وقيام العصابات أو الجماعات أو الميليشيات بفرض سطوتها على المجتمع أو على بعض المواطنين، مما يفقد المظلومين المقهورين الولاء للدولة ، لذا فإن دعم المؤسسات العسكرية والأمنية لحفظ الوطن من الأخطار المحدقة به في الداخل والخارج يُعد مطلبًا شرعيًا ووطنياً، على أن يكون أمن المواطن والحفاظ على كرامته أولوية لأي نظام يبحث عن الاستقرار وتحقيق الولاء والانتماء الوطني.

الأمر الرابع : تدهور القيم ، فإن الأمم التي لا تبنى على القيم والأخلاق تحمل عوامل سقوطها في أصل قيامها وأسس بنائها ، كما أن الحضارات قد تضعف أو تذبل أو تمرض ، وأطبائوها هم العلماء والمفكرون والفلاسفة وحماة القيم والباحثون عنها ، ومن ثمة فإنه لا بد من حسن انتقائهم وحسن إعدادهم وتأهيلهم ورعايتهم الرعاية المناسبة للمهام الثقيلة الملقاة على عاتقهم ، وهو ما نسعى إليه ونعمل بجد على تحقيقه في واقعنا المصري الراهن .

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الشركة ، باب هَلْ يُقْرَعُ فِي الْقِسْمَةِ وَالِاسْتِهَامِ فِيهِ ، رقم : ٢٤٩٣ ،  
ومسند أحمد: ٢٠ / ٤٠ ، رقم : ١٨٨٥٨ .

الأمر الخامس: تدهور الأحوال المعيشية للأفراد بما يخل باحتياجاتهم الأساسية ، فمع ضرورة تقدير الأفراد للظروف والتحديات التي تمر بها أوطانهم ، ومع أننا نذكر بأن أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) صبروا على الحصار الاقتصادي حتى أكلوا ورق الشجر من شدة الجوع ، فإن ذلك يحتاج منا جميعاً العمل على كسر كل ألوان الحصار والتضييق ، بالعمل والإنتاج ، والجد والاجتهاد وحسن التكافل الاجتماعي ورعاية الضعفاء والمهمشين ، والضرب بيد من حديد على أيدي المغالين والمحتكرين ، وحسن التدبير ، فنحن نحتاج إلى عمل بلا كلل ، وإنفاق في غير سرف ، وتكافل وتراحم بين أبناء المجتمع بما يعبر بنا جميعاً إلى بر الأمان ، ولا شك أن على رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في إحداث التوازن وسد الحوائج الأساسية للمحتاجين.

\* \* \*

## مخاطر السقوط الاقتصادي للدول

سقوط الدول قد يكون من خارجها ، وقد يكون من داخلها ، ومخاطر السقوط من الداخل لا تقل عن مخاطر السقوط من الخارج ، بل إنها أشد وأعتى ما لم تنتبه الدول لذلك .

فالعدو الخارجي عدو ظاهر تتوحد الشعوب غالبًا في مواجهته ، وهو عدو شرس لا يستهان به في ظل حروب الجيل الرابع والجيل الخامس ، وتطور وسائل وأدوات وإدارة الحروب الحديثة ، غير أن محاولات إسقاط الدول من داخلها تظل هي الأخطر والأكثر مكرًا ودهاء ، سواء أكان ذلك بفعل عوامل خارجية أم بفعل عوامل داخلية ، أم بهما معًا ، وقد يكون ذلك من خلال اللعب على الانقسامات الطائفية أو المذهبية أو العرقية أو القبلية ، غير أن هذا الأمر أيضًا مكشوف إلى حد كبير ، وتنبهت كثير من الدول لمخاطره ، وأخذت حذرًا منه ، وصارت تعمل على وأد هذه الفتن في مهدها .

وليس بعيدًا عن ذلك موضوع بث الأكاذيب والشائعات التي تعمل على النيل من الرموز الوطنية ، وتشويه كل إنجاز ، وتهويل الهنات اليسيرة وتضخيمها ، مع اختلاق الأكاذيب والافتراءات التي يعملون من خلالها على بث اليأس والإحباط في نفوس الناس ، قصد إثارتهم ضد دولهم أو تشييط حماسهم عن العمل لأجلها على أقل تقدير .



على أن ذلك كله قد يُمكن التغلب عليه حال وجود اقتصاد قوي  
مستقر يُمكن الدول من الوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية من توفير حياة  
كريمة لمواطنيها ، أما في حالة الضعف الاقتصادي فإن الفرصة تكون أوسع  
أمام الأعداء المتربصين بالدول ، العاملين على إسقاطها وإدخالها في فوضى  
لا تنتهي .

وعليه فلا بديل من الاعتماد على الذات من خلال زيادة الإنتاج وترشيد  
الاستهلاك ، وهو ما يجمع عليه خبراء الاقتصاد ، وتحث عليه تعاليم  
الأديان، وهو ما نجده في قول الحق سبحانه على لسان سيدنا يوسف (عليه  
السلام) : ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا  
قَلِيلًا مِّمَّاتًا كُؤُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، فهي دعوة إلى زيادة الإنتاج من خلال العمل الجاد  
الدءوب وإلى ترشيد الاستهلاك إلى أقصى درجة ممكنة ، حيث قال الحق  
سبحانه : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّاتًا كُؤُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ولم يقل إلا ما تأكلون .

وفي الدعوة إلى الإنتاج يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : " إِنْ قَامَتْ  
عَلَى أَحَدِكُمُ الْقِيَامَةُ وَفِي يَدِهِ فَسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا " <sup>(٣)</sup> ، وفي الدعوة إلى ترشيد

(١) يوسف : ٤٧ .

(٢) يوسف : ٤٧ .

(٣) مسند أحمد ج ٢٧ ص ٢٧٣ .

الاستهلاك يقول (صلى الله عليه وسلم) : " مَا مَلَأَ آدَمِيَّ وَعَاءَ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أَكْلَاتُ يُقْمَنَ صُلْبُهُ ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَثُلُثٌ لِبَطْنِهِ وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ وَثُلُثٌ لِنَفْسِهِ" (١) .

فتحسن اقتصاد الدول أو تفادي السقوط الاقتصادي يقومان على أسس ، أولها : زيادة الإنتاج ، وليس مجرد زيادته بل الزيادة مع الإتقان والإبداع والابتكار واقتحام المجالات الأكثر حيوية والأكثر عائداً ومردوداً اقتصادياً.

ثانيها : ترشيد الاستهلاك ، ليس في مجال الطعام والشراب فحسب ، بل في كل جوانب العملية الاقتصادية : في المياه ، في الكهرباء ، في الغاز ، في كل الخامات والأدوية المستخدمة حياتياً.

ثالثها : وهو بيت القصيد وفاء جميع الأفراد بالتزاماتهم تجاه وطنهم ، والتخلص من الروح الاتكالية من محاولة الحصول على الخدمات دون أداء ما يقابلها، أو محاولة الحصول عليها دون قيمتها الحقيقية.

ومع تأكيدنا على أهمية تكثيف برامج الحماية الاجتماعية فإنها إنما يجب أن تذهب إلى مستحقيها الحقيقيين من الفئات الأولى بالرعاية ، وأن يتحلى الجميع بالقيم الدينية والأخلاقية والإنسانية بتعفف من لا يستحق حتى تذهب مخصصات برامج الحماية لمن يستحق.

---

(١) سنن الترمذي: كتاب الزهد ، باب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ كَثْرَةِ الْأَكْلِ ، رقم : ٢٥٥٤ .

رابعها : إدراك أن إتاحة الخدمة خدمة ، وأن المشكلة الكبرى تكمن في عدم قدرة الدول على إتاحة الخدمات الأساسية لمواطنيها نتيجة التوسع في الخدمات وعدم سداد الناس ما يقابلها ويضمن استمرارها .

ولو ضربنا أنموذجا بالكهرباء مثلا ، فقد مرت بنا فترات صعبة من انقطاع الكهرباء وتدهور الخدمة مما كان له أثر شديد السلبية على مفاصل الدولة الاقتصادية من جهة ونفوس المواطنين من جهة أخرى ، غير أن وزارة الكهرباء لم تكن أبداً قادرة على توفير الخدمة فضلا عن تحسينها في ظل عدم وفاء المواطنين بسداد مقابلها ، وبما يمكن الوزارة وشركاتها من تطوير بنيتها التحتية ، ناهيك عن مصروفات ومتطلبات التشغيل وتجديد المحطات ، وإضافة محطات جديدة وتوفير الوقود اللازم لتشغيلها ، أما في حالة سداد القيمة العادلة للخدمة فإن الوزارة بلا شك ستتمكن من استمرار الخدمة بل وتطويرها ، وهكذا الأمر في السكة الحديد ، ومترو الأنفاق ، وسائر الخدمات .

أما تهرب البعض من سداد مستحقات الخدمات أو حرصه الشديد على النفع الخاص ولو على حساب النفع العام فأمر يتنافى مع كل القيم الدينية والمبادئ والنظم الاقتصادية العادلة ، ويؤدي إلى تدهور الأحوال الاقتصادية للدول وربما سقوطها اقتصاديا بمعنى يؤدي إلى السقوط العام لها .

على أن الجماعات الضالة لا تكف ليل نهار عن تحريض عناصرها عن  
عدم سداد مقابل الخدمات في محاولة منها لتدهور هذه الخدمات أو توقفها  
لإظهار الدولة في مظهر الفاشل غير القادر على تدبير شئون الناس  
واحتياجاتهم الأساسية ، مما يدفعهم إلى الثورة على الحكام ، ليقفزوا هم  
عليها في اللحظة التي يرونها مناسبة لتمكينهم من الأمر ، حتى لو أدى ذلك  
إلى سقوط الدولة وانهارها أو حتى تفككها وتمزقها وانتهاء أمرها ، ذلك  
أنهم في الأصل لا يؤمنون بوطن ولا بدولة وطنية ، فدولتهم حيث تكون  
مصالحهم ومصالح جماعتهم.

\* \* \*

## الحفاظ على الأوطان من المقاصد الضرورية للتشريع

مما لا شك فيه أن حب الوطن والحفاظ عليه فطرة إنسانية أكدها الشرع الحنيف ، فهذا نبينا (صلى الله عليه وسلم) يقول مخاطباً مكة المكرمة قائلاً :  
(والله إِنَّكَ لَحَيْرٌ أَرْضِ اللَّهِ ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكَ ؛ مَا خَرَجْتُ) <sup>(١)</sup> ، ولما هاجر (صلى الله عليه وسلم) إلى المدينة واتخذها وطناً له ولأصحابه الكرام لم ينس (صلى الله عليه وسلم) وطنه الذي نشأ فيه ولا وطنه الذي استقر فيه فقال (صلى الله عليه وسلم) : (اللَّهُمَّ حَبِّبْ لِيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَفِي مُدَّنَا ، وَصَحَّحَهَا لَنَا ، وَانْقُلْ حُمَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ) <sup>(٢)</sup> ، وَعَنْ أَنَسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) " أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ، فَنظَرَ إِلَى جُدْرَاتِ الْمَدِينَةِ ، أَوْضَعَ رَاحِلَتَهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَّكَهَا مِنْ حُبِّهَا " <sup>(٣)</sup> ، وظل (صلى الله عليه وسلم) يقلب وجهه في السماء رجاء أن يحول الله (عز وجل) قبلته تجاه بيته الحرام بمكة حتى استجاب له ربه ، فقال سبحانه: ﴿قَدَّرْنَا ثَقَلُومًا لِّقَلْبِكَ وَمَكَّةَ حَقًّا لِّقَلْبِكَ﴾

(١) سنن الترمذي ، كتاب المناقب ، باب في فَضْلِ مَكَّةَ ، حديث رقم : ٤٣٠٤ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب فضائل المدينة ، باب كَرَاهِيَةِ النَّبِيِّ أَنْ تُعْرَى الْمَدِينَةُ ، حديث رقم :

١٨٨٩ .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب فضائل المدينة ، باب الْمَدِينَةُ تُنْفَى الْحَبْثُ ، حديث رقم : ١٨٨٦ .

فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ  
وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ  
لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١﴾ ، فأكرمه  
(صلى الله عليه وسلم) بالتوجه إلى بيت الله الحرام، حيث أول بيت وضع  
للناس ، وحيث نشأ (صلى الله عليه وسلم) في كنف هذا البيت وتعلق به  
عقله وقلبه.

وقد قال الحافظ الذهبي - رحمه الله - مُعَدِّدًا طَائِفَةً من محبوبات  
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : "وكان يحبُّ عائشةَ ، ويحبُّ أَبَاهَا،  
ويحبُّ أسامةَ ، ويحبُّ سبطَيْهَ ، ويحبُّ الحلواءَ والعسلَ ، ويحبُّ جبلَ أُحُدٍ ،  
ويحبُّ وطنه" (٢).

وقال عبد الملك بن قُرَيْبٍ الأَصْمَعِيُّ : إذا أردت أن تعرف وفاء  
الرجل ووفاء عهده ، فانظر إلى حنينه إلى أوطانه ، وتشوقه إلى أهله ، وبكائه  
على ما مضى من زمانه (٣) ، ونقل مثل ذلك عن أحد الأعراب (٤).

(١) البقرة: ١٤٤ .

(٢) سير أعلام النبلاء ، للذهبي ٣٩٤/١٥ ترجمة رقم ٢١٦ ، ط: مؤسسة الرسالة ، بيروت .

(٣) كشف الخفاء للعجلوني ، ط: دار إحياء التراث العربي ٣٤٧ / ١ ، والآداب الشرعية لابن مفلح ،

٢٩٢ .

(٤) العقد الفريد ٣١/٤ ، ط: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

وفي إطار مشروعنا التجديدي المبني على وضع الأمور في نصابها من حيث التفرقة بين الثابت والمتغير ، ورفع القداسة عن غير المقدس من الأشخاص والآراء البشرية ، وقصر التقديس على الذات الإلهية وعلى كتاب الله (عز وجل) وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) من خلال القراءة العصرية للنصوص ، تلك القراءة الرامية إلى الخروج من دوائر الحفظ والتلقين والتقليد إلى فضاءات الفهم ، والتفكير، والتأمل ، والتدبر ، والاجتهاد في ضوء مقتضيات الواقع ومستجداته - تأتي قراءتنا للمقاصد العامة الضرورية المعبر عنها بالكليات أو المقاصد الكلية.

وقد نبعت هذه الفكرة وتبلورت من شدة اهتمامي بقضية الدولة الوطنية وبيان مشروعيتها ، وما وصل إليه حال بعض الجماعات المتطرفة المنكرة لفضل الوطن عليها ، والتي حاولت وضع الناس في تقابلية خاطئة بين الدين والدولة ، فإما أن تكون - في منظورهم - مع الدين أو مع الدولة وكأنهما نقيضان ، مع أن الدين لا ينشأ ولا يُحمى ولا يحفظ في الهواء الطلق ، إنما لا بد له من دولة تحميه وترفع لواءه عاليًا ، وقد قرر الفقهاء أن العدو إذا دخل بلدًا من بلاد المسلمين صار الجهاد ودفع العدو فرض عين على أهل هذا البلد : رجالهم ونسائهم ، كبيرهم وصغيرهم ، قويمهم وضعيفهم ، مسلحهم وأعزلهم ، كل وفق استطاعته ومكنته ، حتى لو فنوا جميعًا ، ولو لم

يكن الدفاع عن الديار والأوطان مقصدًا من أهم مقاصد الشرع لكان لهم أن يتركوا الأوطان وأن ينجوا بأنفسهم وبيدئهم .

وقد نظرت في أمر هذه الكليات من حيث عددها وترتيبها فرأيت أنها ليست قرآنًا ولا سنة ، إنما هي آراء واجتهادات في ضوء رؤية العلماء والمجتهدين لما يجب الحفاظ عليه باعتباره أمرًا ضروريًا .

وبما أن الحفاظ على الوطن وعلى بناء الدولة وكيانها لا يقل أهمية عما ذكره العلماء من الكليات الأخرى ، إذ لا يوجد عاقل ولا وطني شريف لا يكون على استعداد لأن يفترق وطنه بنفسه وماله ، فإننا نرى ضرورة إدراج حفظ الأوطان في عداد هذه الكليات ، ولا سيما في زماننا هذا ، حيث تتعرض أوطاننا للاستهداف ومحاولات التفكيك ، مما يجعلنا نقرر وباطمئنان أن الكليات ينبغي أن تكون ستًّا ، هي : الدين ، والوطن ، والنفس ، والعقل ، والمال ، و"النسل والنسب والعرض" .

وبما أن الحفاظ على الوطن لا يمكن أن يتم إلا من خلال دولة تحميه وتقوم بالذود عنه صارت الحفاظ على بناء الدولة داخلا بطريق اللزوم في هذا المقصد الكلي ، من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وأضحى هدم الدول وتفكيكها منافيا لهذه المقاصد الكلية .

\* \* \*



## السلطة في منظور الجماعات المتطرفة

إن السلطة قد صارت في منظور الجماعات المتطرفة وأيديولوجياتها غاية لا وسيلة ، ويتمحور فكر هذه الجماعات حول معنى واحد ربما لا ثاني له إما أن تحكم وإما أن تخرب لتسقط أنظمة الحكم ، وفي سبيل ذلك كل شيء لديها مباح ، فكل ما يمكن أن يسهم في تحقيق هذه الغاية لهم هو في أيديولوجياتهم سبيل من سبل التمكين التي يجب الأخذ بها ، حتى لو كان ما سيؤدي إليه ذلك إنما هو سفك الدماء أو ترويع الآمنين أو إسقاط الدول ، أو تفكيكها ، أو تفتيتها ، أو تدميرها ، أو تعريض وجودها من أساسه للخطر والمخاطر ، لذا لا يتوقع من عناصر هذه الجماعات أي خير لأوطانهم ، بل إنهم وبال وشر أينما حلوا أو حتى ارتحلوا ، لأن الشر يرحل معهم ويرتحل بارتحالهم ، وهم على الجملة لا يؤمنون إلا بأنفسهم ، لا يؤمنون بوطن ولا بدولة وطنية ، فهم على استعداد للتحالف مع العدو ، مع الصهيونية العالمية ، مع الشيطان نفسه ، مع كل من يوهمهم بمساعدتهم على الوصول إلى السلطة وتحقيق ما يتمنونه من ورائها ، وهم لا يعتبرون ذلك لا عمالة ولا خيانة ، إنما يعتبرونه تحالفات وقتية أو استراتيجية طبيعية طالما أنها تصل بهم إلى مرادهم في تحقيق السلطة التي لا يعون أي شيء عن مقوماتها أو متطلباتها سوى أنها ستحقق لهم ما يطمحون إليه من أمر دنياهم مغطى

بما يوهمون به العامة والدهماء من أنهم إنما يعملون لأمر دينهم ، والأديان براء من كل ذلك ، وأبعد ما تكون عن هذه العمالات والخيانات وهذا التفكير الشاذ المنحرف .

وفي سبيل الوصول إلى مآربهم يتذرعون بذرائع منها أن بعض الحكام لا يحكمون بشرع الله ، على أنك عندما تناقش عناصر هذه الجماعات عن مفهوم شرع الله تجدهم خاويّ الوفاض، وقد بينا ذلك واضحًا جليًا في كتابي : " مفاهيم يجب أن تصحح " و " ضلالات الإرهابيين وتفنيدها " اللذين أصدرتهما وزارة الأوقاف المصرية بإشرافنا ومراجعتنا<sup>(١)</sup>، وأكدنا أن الالتزام بما أنزل الله (عز وجل) من شرع لا يمنع احتكام البشر إلى قوانين يضعونها في إطار مبادئ التشريع العامة وقواعده الكلية ، وفقًا لتغير الزمان والمكان ، ولا يكون الاحتكام لتلك التشريعات الوضعية مخالفًا لشرع الله ما دام أنه يحقق المصالح العامة للدول والشعوب والأفراد والمجتمعات ولا يحل حرامًا أو يحرم حلالًا أو يتناقض مع ثوابت الشرع أو ينال منها.

ونؤكد أن الإسلام لم يضع قالبًا جامدًا صامتًا محددًا لنظام الحكم لا يمكن الخروج عنه ، وإنما وضع أسسًا ومعايير متى تحققت كان الحكم

---

(١) راجع كتاب " مفاهيم يجب أن تصحح " ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ص ٢٩ وما بعدها ، الطبعة الثامنة ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م ، وكتاب " ضلالات الإرهابيين وتفنيدها " ص ٧ - ٣٢ ، ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م .

رشيدًا يقره الإسلام ، ومتى اختلت أصاب الحكم من الخلل والاضطراب بمقدار اختلالها .

ولعل العنوان الأهم الأبرز لنظام أي حكم رشيد هو مدى تحقيقه لمصالح البلاد والعباد ، وعلى أقل تقدير مدى عمله لذلك وسعيه إليه ، فأبي حكم يسعى إلى تحقيق مصالح البلاد والعباد في ضوء معاني العدل والمساواة والحرية المنضبطة بعيدًا عن الفوضى والمحسوبة وتقديم الولاء على الكفاءة فهو حكم رشيد معتبر .

وتحت هذا العنوان الرئيس تتداعى تفاصيل كثيرة تهدف في مجملها إلى تحقيق العدل بكل ألوانه السياسية والاجتماعية والقضائية بين البشر جميعًا ، وعدم التمييز بين الناس على أساس اللون أو الجنس أو العرق ، ولا إكراه في الدين ، يقول الحق سبحانه وتعالى على لسان نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) في مخاطبة كفار مكة ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾<sup>(١)</sup>، فكل حكم يعمل على تحقيق ذلك ويسعى إلى توفير الحاجات الأساسية للمجتمع من مأكلاً ومشرباً وملبساً ومسكناً وبنى تحتية من: صحة ، وتعليم ، وطرق ، ونحو ذلك مما لا تقوم حياة البلاد والعباد إلا به ، فإنه يعد حكماً رشيداً سديداً موفقاً ، مرضياً عند الله وعند الناس إلا من حاقد أو حاسد أو مكابر أو معاند أو خائن أو عميل .

أما جملة الأحاديث التي تتحدث عن الخلافة والبيعة فيمكن أن تحمل في جملتها في ضوء معطيات عصرنا الحاضر على ضرورة إقامة نظام حكم

---

(١) الكافرون : ٦ .

عادل رشيد له رئيس ومؤسسات ، يعمل على تحقيق العدل بين الناس، وتحقيق مصالح البلاد والعباد ، ويستند إلى الشورى والإفادة من الكفاءات وأهل الخبرة والاختصاص ، بحيث لا يترك الناس فوضى لا سراة لهم ، ولا إشكال بعد ذلك في الأسماء والمسميات طالما أنها تحقق الأهداف والغايات التي يسعى الإسلام لتحقيقها بين الناس جميعاً بما يحقق صالح دينهم ودنياهم .

على أن أهم ما نحذر منه هو ما تنطوي عليه هذه الجماعات من حقد على المجتمع وتربص به وعمل على الإيقاع به بشتى الطرق سواء بالتخريب المباشر أم بالتعويق والتعطيل والتشويه وقلب الحقائق ، ولهم من أساليب المكر ما لا يمكن أن يفكر فيه سوى جماعات الهدم ومنزوعي الوطنية ، لدرجة أن بعضهم أيا كانت مهنته وكان أمام منتج وطني وآخر غير وطني فإنه يفضل غير الوطني لتهوي صروح الصناعة الوطنية ، من باب أن هذا يؤدي إلى إضعاف الدولة وسقوطها ، وتمكنهم من مفاصلها ، فهم لا يبحثون إلا عن السلطة ولو كانت على أنقاض الدول وأطلالها ، ألا خابوا وخسروا ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾<sup>١</sup>.

\* \* \*

---

(١) الأنفال : ٣٠ .

## مفهوم المصلحة بين منظور الدولة ومنظور الجماعة

المصلحة في منظور الدولة هي المصلحة العامة المعتبرة ، التي تحقق صالح الوطن وصالح جميع أبنائه ، وليست المصلحة الخاصة التي تحقق صالح بعض الأفراد على حساب بعض الجماعات أو الأحزاب على حساب بعض أو على حساب الوطن نفسه.

أما المصلحة في منظور الجماعة فهي المصلحة التي تحقق صالح الجماعة أو الحزب ، بل ربما بلغ الأمر الشطط فصارت المصلحة عندهم هي ما يحقق صالح قيادة الجماعات أو جماعات الحزب ، ولو على حساب باقي أفراد الجماعة أو جموع المنتسبين للحزب ، فقد تضحي الجماعة ببعض المنتسبين إليها أو المنتمين لها لصالح الجماعة ، ولا سيما أن هذه التضحيات لا يمكن أن تكون بالقيادات أو أبنائهم إلا في ضوء التنازع والتناحر وعمليات الإقصاء والإقصاء المضادين بين هذه القيادات في محاولة كل منها الاستئثار بالمغانم ، إنما تكون التضحيات دائماً بالصفوف المتأخرة في الجماعة.

وقد تضحي الجماعة بالمصلحة الوطنية العليا إذا تعارضت مع مصلحتها، بل إن كثيراً من الجماعات ترى أن كل ما يقوي الدولة ليس في صالح الجماعة ، وأنه لا مكان لأي جماعة في ظل دولة قوية متماسكة

مترابطة، ويجب في منظورهم العمل على إضعاف الدولة حتى يتم التمكين للجماعة.

وتحاول معظم الجماعات ولا سيما الإرهابية والمتطرفة منها ربط مصالح أعضائها وعناصرها والمنتسبين لها بمصالح الجماعة وبخاصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث يصبح الدفاع عن مصلحة الجماعة قضية مصيرية لكل أفرادها ، وأن حياة الفرد لا يمكن أن تستقيم خارج جماعته ، وأنه لو فكر مجرد تفكير في الخروج من الجماعة لتعرضت جوانب حياته المتعددة للخلل أو الانهيار أو التدمير ، ما لم تكن حياته نفسها أيضا مهددة.

وعليه نؤكد أن كثيرًا من الفتاوى الشرعية يتوقف الرأي فيها على البعد الوطني ، فمثلا عندما نسأل عن حكم زيارة المسجد الأقصى في ظل وضعه الراهن ، فإننا نؤكد أن الفتوى في هذا الأمر ينبغي أن تنبع وتنبثق وتبنى على رأي جهات الاختصاص ، فحيث ترى الجهة المختصة سواء في الخارجية أم الأجهزة المعنية بالشأن الخارجي أن الزيارة تحقق المصالح المعتبرة تكون الفتوى هنا تابعة لذلك بالإباحة أو الاستحباب وفق طبيعة الظرف وتقدير تبعاته ، وعندما ترى هذه الجهات أن الزيارة محفوفة بالمخاطر ، وأن الآثار السلبية تفوق الآثار الإيجابية لها يكون الرأي بالمنع ، فالفتوى لا يمكن أن تكون منفصلة عن الواقع أو مستقلة عن المصلحة ، والمصلحة هنا يقدرها

الحاكم أكثر مما يقدرها العالم ، ولذا قالوا : رأي الحاكم يرفع الخلاف في  
المختلف فيه ، ذلك أنه أدري بالمصلحة العامة وأكثر إلماما بجوانب الأمر  
وما يترتب عليه من تبعات.

\* \* \*

## التعددية السياسية والسلطات الموازية

يجمع هذا العنوان وعن قصد بين أمرين يكادان يكونان متناقضين من حيث القبول والرفض ، أحدهما لا غنى عنه لإثراء العملية الديمقراطية، والآخر يشكل خطرًا بالغًا على كيان الدول ويهدد بانهارها أو ضعفها أو تمزقها ، أما التعددية السياسية فهي مطلب ديمقراطي عادل ، فعالم القطب الواحد ، ودول الحزب الواحد ، غالبًا ما يؤول بها الحال إلى لون من الدكتاتورية أو الضعف والاسترخاء لعدم وجود منافسة حقيقية تدفع المنافس إلى استنفاد أقصى ما في طاقته في الوفاء بحق ما يسند إليه من مهام وتكاليف.

أما وجود سلطات موازية في أي دولة ، أو وجود جماعات ضغط ذات مصالح خاصة بها ، أيا كان شكل هذه السلطات والجماعات ، فإن ذلك يُشكل خطرًا على بنيان الدول وتماسك كيانها ، وبخاصة تلك السلطات التي تستر بعباءة الدين وتحاول أن تستمد قوتها ونفوذها من خلال المتاجرة به.

والمقياس الوحيد الذي تقيس به أي دولة أو مجتمع مدى وجود سلطات موازية أو عدم وجودها ، هو مدى قدرتها على إنفاذ القانون على الجميع وبلا أي حسابات أو استثناءات وبلا ترددٍ أو توجُّسٍ ، وألا يُسمح لأي جماعة أو شخص بالتمترس باتباعه للالتفاف على القانون أو تعطيله بالقوة على نحو ما كان يحدث عام الأهل والعشير الأسود ، وأن يسلك



الجميع الطرق القانونية في التعبير عن مطالبهم ، وأن يلتزموا بما تقتضيه القوانين واللوائح المنظمة في كل مجال من المجالات ، مؤكدين أننا لا نجيز الاحتيال على القانون ، وأن مبدأ الغاية تبرر الوسيلة الذي تنطلق منه جماعات الإسلام السياسي قد انحرف بالمجتمع عن جادة الصواب وهوى به إلى مزالق خطيرة كادت تعصف به لولا فضل الله ولطفه بنا ، وأن سخر لمصرنا العزيزة من عبر بها إلى بر الأمان ، مما يجعل شبح العودة إلى الفكر الإخواني الإرهابي في محاولات إنشاء كيانات موازية لكيانات الدولة أمرًا مزعجًا يجب التصدي له بكل قوة وحسم حفاظًا على هيبة الدولة الوطنية .

وإذا كنا نؤمن بأنه لا إكراه في الدين ، وأن دور العلماء هو البلاغ المبين، وأنهم دعاة وهداة وليسوا حكامًا أو قضاة ، فإن هذا الأمر يتطلب وضوحًا في العلاقة بين الدعوة والسلطة ، على أن السلطات الموازية التي تحاول بعض الكيانات خلقها قد تكون دينية أو فكرية أو ثقافية ، وقد تكون اقتصادية ، وقد تكون اجتماعية من خلال أنشطة بعض الجمعيات ، أو تحت أي مسمى آخر .

والخلاصة أن أي كيان يشعر بأنه فوق القانون وفوق المحاسبة ويصل الأمر إلى التحسس والتوجس من محاسبته يُعد سلطة موازية تشكل خطرًا أو ضغطًا على دولة القانون وعلى إنفاذه ، وأن نطبق العدالة الشاملة على الجميع وبلا أي استثناءات هو الحل الأمثل لإنقاذ دولة القانون ، وهذا سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : "إِنَّا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ

الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الحُدَّ ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي  
بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا " (١) .

وهذا سيدنا أبو بكر (رضي الله عنه) يقول عند توليه الخلافة : " يَا أَيُّهَا  
النَّاسُ إِنِّي قَدْ وُلِّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ ، فَإِنْ ضَعُفْتُ فَقَوْمُونِي ، وَإِنْ  
أَحْسَنْتُمْ فَأَعِينُونِي ، الصِّدْقُ أَمَانَةٌ ، وَالكَذِبُ خِيَانَةٌ ، الضَّعِيفُ فِيكُمْ الْقَوِيُّ  
عِنْدِي حَتَّى أُزِيحَ عَلَيْهِ حَقَّهُ إِنْ شَاءَ اللهُ ، وَالْقَوِيُّ فِيكُمْ الضَّعِيفُ عِنْدِي  
حَتَّى آخِذٌ مِنْهُ الحَقُّ إِنْ شَاءَ اللهُ .. أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللهُ وَرَسُولَهُ ، فَإِذَا  
عَصَيْتُ اللهُ وَرَسُولَهُ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ " (٢) .

وهذا سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يكتب إلى أبي موسى الأشعري  
(رضي الله عنه) رسالته التاريخية في شئون القضاء ، فيقول : " أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ  
القَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ، فَافْهَمُوا إِذَا أَدْبَى إِلَيْكَ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقِّ  
لَا نَفَادَ لَهُ ، وَأَسِرْ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ وَعَدْلِكَ حَتَّى لَا يَبْئَسَ  
الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِكَ ، وَلَا يَطْمَعَ الشَّرِيفُ فِي حَيْفِكَ " (٣) .

---

(١) صحيح البخاري : كتاب الجمعة ، باب مَنْ أَنْتَظَرَ حَتَّى تُدْفَنَ ، حديث رقم ٤٣٠٤ ، وصحيح  
مسلم : كتاب الحدود ، باب قَطْعِ السَّارِقِ الشَّرِيفِ وَغَيْرِهِ ، وَالنَّهْيِ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الحُدُودِ ، حديث  
رقم ١٦٨٨ .

(٢) سيرة ابن هشام ج ٤ ص ٢٤٠ ، عيون الأخبار ج ٢ ص ٢٣٤ ، البداية والنهاية ج ٥ ص ٢٤٨ .

(٣) سنن الدارقطني : كتابُ فِي الأَقْضِيَةِ والأَحْكَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، حديث رقم ٣٩٢٤ .

فقد طلب سيدنا عمر بن الخطاب من واليه على الكوفة أبي موسى الأشعري أن يسوي بين الناس في مجلس القضاء مساواة كاملة ، بقوله : "أس بين الناس في مجلسك ووجهك" أي حتى في طريقة إجلاسهم والنظر إليهم ، فلا تستقبل واحداً منهم بإكرام والآخر بغير ذلك ، أو تنادي أحداً باسمه مجرداً والآخر بلقبه أو كنيته ، وذلك حتى لا يطمع القوي في المحاباة أو المجاملة أو ييأس الضعيف من الحق والعدل.

فبالعدالة الشاملة وغير الانتقائية وبإنفاذ القانون على الجميع وإعلاء دولته، واحترام سيادة القضاء ، يكون الأمن النفسي والاستقرار المجتمعي، وقد قال أهل العلم: **إِنَّ اللَّهَ (عز وجل) يَنْصُرُ الدَّوْلَةَ الْعَادِلَةَ وَإِنْ كَانَتْ كَافِرَةً وَلَا يَنْصُرُ الدَّوْلَةَ الظَّالِمَةَ وَإِنْ كَانَتْ مُؤْمِنَةً ، وَأَخْطَرُ مَا فِي السُّلْطَاتِ الْمَوَازِيَةِ هُوَ تِلْكَ الْجَمَاعَاتُ أَوْ الْفِصَائِلُ الْمَذْهَبِيَّةُ أَوْ الْعَرَقِيَّةُ أَوْ الطَّائِفِيَّةُ الَّتِي تَحَاوِلُ أَنْ تَسْتَمِدَّ قُوَّتَهَا وَعَوَامِلُ نَفُوذِهَا مِنْ دَوْلٍ أُخْرَى ، تَجْعَلُ وِلَاءَهَا الْأَوَّلَ وَالْأَخِيرَ لَهَا ، تَعْمَلُ لِحَسَابِهَا مِنْ جِهَةٍ وَتَسْتَقْوِي بِهَا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.**

\* \* \*

## الخلاف الفقهي والخلاف السياسي

تحدثنا عن العلاقة بين الدين والسياسة ، وأكدنا مرارًا على أهمية ترسيخ مفهوم الدولة الوطنية والبناء الوطني الصلب الذي يسع الجميع على أساس الحقوق والواجبات الوطنية المتبادلة ، وعلى عدم المتاجرة بالدين أو استغلاله في المصالح السياسية أو الحزبية.

والطبعيِّ والمفترض والمنتظر أن يعمل العلماء على ما بيني لا ما يهدم ، وما يجمع ولا يفرق ، وأن يفرقوا بين ما هو ديني شرعي قطعي الثبوت والدلالة ، وبين ما هو ظني الدلالة يحتمل الرأي والرأي الآخر ، ويُعد الخلاف فيه سعة للأمة ، وسعة عليها ، وكما قال سيدنا عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) : ما يسرني أن أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) لم يختلفوا<sup>(١)</sup> ، أي لم يختلفوا في الرأي وفهم النص ، لأنهم لو لم يختلفوا لكان ذلك مشقة على الناس ، إذ إن أكثر ما يتصل بالمعاملات وتنظيم شؤون الناس ونظام حياتهم مما فيه متسع كبير، وقد تختلف الفتوى فيه باختلاف الزمان أو المكان أو الأحوال، فما كان راجحًا في عصر وفق ظروف هذا العصر قد يصبح مرجوحًا إذا تغير الزمان ، وما تكون الفتوى فيه راجحة في مكان ما نظرًا لطبيعة هذا المكان ، فإنها قد تصبح مرجوحة إذا تغير المكان

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر : باب جامع ما يلزم الناظر في اختلاف العلماء ، رقم

أو الحال واستدعى الأمر اجتهادًا جديدًا يجعل المرجوح راجحًا ، والراجح مرجوحًا .

والمنتظر من العلماء والفقهاء والمفكرين العقلاء في كل زمان ومكان أن يكونوا رجال فكر وعقل ، ودعاة أمن وسلام بحق وصدق وإخلاص ، مستحضرين منهج الإسلام في ترسيخ أسس التعايش السلمي بين البشر جميعًا ، مؤثرين المصالح العليا للإنسانية على مصالحهم الشخصية الضيقة ، ولنا في منهج النبي (صلى الله عليه وسلم) الذي رسخه لأسس التعايش بين أهل المدينة جميعًا على اختلاف أديانهم وأعرافهم وقبائلهم أفضل الأسوة ، وذلك حين أعلن (صلى الله عليه وسلم) أن المسلمين مع يهود المدينة الذين عددهم النبي (صلى الله عليه وسلم) قبيلة قبيلة ، أمة واحدة ، وجاء الإنصاف الكامل حين قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (لليهود دينهم وللمسلمين دينهم) <sup>(١)</sup> ، كما آخى (صلى الله عليه وسلم) بين أصحابه على اختلاف أعرافهم وقبائلهم ، مع ما كان بين الأوس والخزرج من إحن وعداوات تاريخية ، وهو ما ذكره الحق سبحانه في قوله تعالى: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ <sup>(٢)</sup> .

(١) السيرة النبوية لابن هشام: ج ١/ ص ٥٠٣، ٥٠٤ .

(٢) الأنفال : ٦٣ .

فالأصل أن يقود العلماء التوافق لا أن يقودوا الخلاف ، ولا أن يُزكوا  
جذوة الشقاق ، ولكن شطط بعض العلماء والمفكرين في الذهاب إلى أقصى  
الطرف ، وبحث بعضهم عن الشاذ من الآراء ، وربما حب الظهور أحياناً ،  
ومجاملته السلطات أحياناً أخرى ، ومسابقة بعض المحسوبين على العلماء في  
إذكاء التطلعات التوسعية لبعض الدول وإلباسها ثوب الواجب الديني ،  
إنما يسهم في بث الفرقة ، وربما تأجيج الفتن على حساب جمع الشمل الذي  
لا غنى عنه للأمة ، وللمنطقة ، ولتحقيق أمن وسلام العالم ، إن كنا جادين  
في البحث عن هذا السلام والعمل على تحقيقه ، وتخليص الديني من  
السياسي ، والمذهبي من التوظيف السياسي للدين أو للمذهبية.

فبدل أن يكون صوت العلماء هو صوت الحكمة والعقل ووحدة  
الصف ونبذ الشقاق دائماً ، صار صوت بعض المذهبيين المتعصبين منهم غير  
المدركين لفقهِه الواقع صوت فرقة وشقاق في بعض الأمور ، وربما كانت  
الرغبة في إرضاء بعض الحكام ، أو الأهل والعشير ، أو النصير والأنباع  
والمريدين ، وراء التشبث ببعض الآراء أو الفتاوى ، دون النظر في العواقب  
الوخيمة التي يمكن أن تترتب على تبني الآراء الشاذة ، أو العصبية  
العمياء دون إعمال حقيقي للفكر والعقل والمنطق.

علينا جميعاً أن ندرك أن القضاء على الآخر والمختلف ومحوه من الذاكرة  
الإنسانية يُعد أمراً مستحيلاً ومخالفاً لسنن الله الكونية ، الذي خلق الناس

مختلفين ، يقول سبحانه : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً <sup>ط</sup> وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ <sup>ع</sup> ﴾<sup>(١)</sup> ، كما أن محاولة نحو الآخر أو تقزيمه ستقابل بمحاولة مماثلة ، فيدخل العالم كله في صراعات دينية ومذهبية لا تبقي ولا تذر ، ولا تحلف سوى الخراب والدمار والهدم والإفساد.

إن الطبيعي أن يكون العلماء أعلام استنارة ، وأعلام سلام ، وأعلام حوار ، وأعلام تقارب ، وأعلام وفاق لا عناوين شقاق ، يجمعون ولا يفرقون ، يبنون ولا يهدمون ، وهو ما يجب أن نسعى جميعاً إليه ، ونعمل على تحقيقه.

\* \* \*

---

(١) هود: ١١٨.

## العلم بين منظور الدولة ومنظور الجماعة

الدولة تعني : المصلحة العامة ، الرؤية العامة ، البناء العام ، الاستراتيجية المتكاملة ، على عكس منظور الجماعات الضيق الذي لا يكاد يتجاوز مصلحة الجماعة .

أما الجماعات فنظرتها ضيقة ويكاد بعضها يحصر العلم في الأحكام الشرعية التعبدية ، ولا سيما الإرث الفقهي ، وعلى نحو ما نقل عن الفقهاء الأقدمين بغض النظر عن مراعاة ظروف الزمان أو المكان أو الأحوال ، ودون أي تفرقة بين ما هو ثابت مقدس ، وما هو متغير أو قابل للتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال ، من خلال اجتهاد أهل الاختصاص من أولي العلم والنظر المعترف .

وبعضها لا يرى منه إلا العلم الغيبي أو العلم اللدني ، وما قد يتبع ذلك من مبالغات قد تصل بالبعض إلى درجة ادعاء الإلهام ونحوه ، ومع أننا لا ننكر أصل العلم اللدني حيث يقول الحق سبحانه : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾<sup>(١)</sup> ، فإننا نؤكد أنه يعني التوفيق إلى الرأي الصواب ، والقول الصواب والسداد والرشاد ، وليس ادعاء معرفة الغيب أو التنبؤ به .

---

(١) الكهف : ٥٦ .



وهناك فئة أخرى كلما ظهر مستجد عصري في مجال العلوم الحديثة  
والبحثية والتطبيقية وعلوم الفضاء ، ذهبت لإيجاد أي رابط بين هذه  
الاكتشافات العصرية ونصوص الكتاب والسنة ، محملة النصوص ما لا  
تحتمل ، وكذلك يفعلون مع كل أمر من سياحة أو صناعة أو غيرهما ، في  
محاولة ربطه بنص من النصوص ولو كان ذلك اعتسافاً بيئاً .

وبعضهم لا يعنى إلا بالعلم الذي ينظر لصالح الجماعة ويرسخ أسس  
الولاء والانتفاء الأعمى الأصم لها .

ولا يستطيع أحد أن ينكر فضل العلم ومكانته وأثره في بناء الدول ، حيث  
يقول الشاعر :

بالعلم والمال يبني الناس مُلكهم  
لم يُبْنِ مُلْكٌ على جهلٍ وإِقلال

ويقول الآخر :

أروني أمة بلـغت منها  
بغير العلم أو حد الياني

وفي رواية :

أروني أمة بلغت منها  
بغير العلم والسيف الياني

على أن العلم الذي تبنى به الدولة فهو كل علم نافع قائم على فهم النص وفقهه فهماً مستنيراً لا يلغي دور العقل في تأمل النص والتعامل معه ، ما لم يكن نصاً قطعي الثبوت قطعي الدلالة ، وهي نصوص جد محدودة ، حيث اقتضت حكمة الله (عز وجل) أن يتضمن الكتاب والسنة القواعد العامة والأصول العامة والمقاصد العامة ، ويترك للمجتهدين من أهل الاعتبار والنظر مراعاة طبيعة الزمان والمكان والأحوال والأعراف والعادات المتغيرة في ضوء تلك المقاصد العامة ، وهو سر من أسرار سعة الشريعة ومرونتها .

وعلى هذا نفهم أن كل ما ورد في إعلاء شأن العلم يشمل مطلق العلم ، وليس علم الفقه فحسب أو التفسير فحسب أو الحديث فحسب أو اللغة فحسب ، إنما يشمل التفوق في كل العلوم التي تنفع الناس في شؤون دينهم أو شؤون دنياهم .

إن مفهوم عصر العلم يتطور تطوراً هائلاً ومذهلاً ، ومن الخطأ البين قصر مفهوم العلم الذي حثنا القرآن الكريم على الاهتمام به على العلوم الشرعية فحسب ، بل يشمل كل ما يحمل نفعاً للناس في شؤون دينهم ، وشؤون دنياهم ، في العلوم الشرعية أو العربية ، أو علم الطب ، أو الصيدلة ، أو الفيزياء ، أو الكيمياء ، أو الفلك ، أو الهندسة ، أو الميكانيكا ، أو الطاقة ، وسائر العلوم والمعارف الذي أصبح عالم الرقمنة يتبوأ موقع الصدارة منها ،

وأرى أن قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ ﴾  
إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿ ١ 〉 ، وقوله تعالى : ﴿ فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ  
كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ﴿ ٢ 〉 ، أعم من أن نحصر أيًا منهما أو نقصره على علم  
الشريعة وحده ، فالأمر متسع لكل علم نافع ، فنسأل كل مختص في مجال  
اختصاصه ، الأطباء في مجال الطب ، والمهندسين في مجال الهندسة ،  
والقانونيين في مجال القانون ، وعلماء الشريعة في مجالات اختصاصهم ،  
وعالم التكنولوجيا في مجال اختصاصه .

إن قيمة العلم إنما تشمل التفوق في كل العلوم التي تنفع الناس في شؤون  
دينهم أو شؤون دنياهم ، ولذا نرى أن قول الله (عز وجل) : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى  
اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ﴿ ٣ 〉 ، جاء في معرض الحديث عن العلوم الكونية ،  
حيث يقول سبحانه : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ  
ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا  
وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿ ٢٧ 〉 وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ

(١) الزمر : ٩ .

(٢) الأنبياء : ٧ .

(٣) فاطر : ٢٨ .

كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿١﴾ ،  
ويقول سبحانه : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ  
وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٣٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيمًا وَقُودًا  
وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٢) ، ويقول  
سبحانه : ﴿ يَمَعَشِرَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ إِنَّ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَاَنْفُذُوا وَلَا تَنْفُذُوا إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾ (٣) ، قال كثير من أهل  
العلم إن المراد بالسلطان هنا هو سلطان العلم .

وإذا كان تاريخنا الإسلامي والعربي قد حفل بأسماء علماء كبار في  
العلوم الشرعية أو الإنسانية واجتهدوا في تحصيلها وعرفوا بمؤلفاتهم حتى  
صاروا أعلامًا في الفنون والعلوم التي تصدروا فيها من أمثال : الإمام أبي  
حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ) ، والإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) ، والإمام  
الشافعي (ت ٢٠٤هـ) ، والإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤٢هـ) ، والإمام  
البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، والطبري (ت ٣١٠هـ) ، والفارابي (ت ٣٣٩هـ) ،  
والإمام الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) ، وابن رشد (ت ٥٩٥هـ) ، والحافظ ابن

(١) فاطر : ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) آل عمران : ١٩٠ ، ١٩١ .

(٣) الرحمن : ٣٣ .

كثير (ت ٧٧٤هـ) ، وابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) ، والحافظ ابن حجر  
العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، والإمام السيوطي (ت ٩١١هـ) ، والإمام  
الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ) ، وغيرهم .

وفي المجالات العلمية عرف تاريخنا العلمي علماء عظماء من أمثال :  
الخوارزمي (ت ٢٣٥هـ) ، والكندي (ت ٢٥٦هـ) ، وابن الهيثم (ت  
٤٣٠هـ) ، والبيروني (ت ٤٤٠هـ) ، وابن البيطار (ت ٥٩٣هـ) ، وأبي بكر  
الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، وابن النفيس (ت ٦٨٧هـ) ، وابن سينا (ت ٦٨٧هـ)  
وغيرهم .

فإننا لا يجب أن نقف عند أمجاد هؤلاء العظماء ، ونركز فقط على أننا  
أصحاب تاريخ عريق في العلم والحضارة ، بل علينا أن نضع لبناتنا  
وبصماتنا في التاريخ الإنساني وندخل إليه من باب العلم الحديث الذي  
أصبح التحول الرقمي ، والذكاء الاصطناعي ، واقتحام عالم الفضاء ، أحد  
أهم معالمه .

\* \* \*

## الدولة لا الفوضى

هذا العنوان يحمل العديد من المدلولات الهامة ، أولها : الفرق بين الدولة والفوضى ، فالدولة حماية ، الدولة أمان ، الدولة ثقة ، الدولة استقرار ، الدولة نظام ، الدولة مؤسسات ، الدولة أجهزة ، الدولة بنى فكرية وسياسية واقتصادية وتنظيمية وتشريعية ، والفوضى على العكس من ذلك كله ، فهي اللانظام ، واللامؤسسات ، واللا أمان ، واللا استقرار ، واللا أمن ، وهكذا سلسلة من السلبيات لا الإيجابيات .

حاول أعداء الأمة أن يسوقوا لهذه الفوضى ، وأن يجملوا وجهها ببعض المساحيق المسرطنة ، فقالوا : الفوضى الخلاقة ، والفوضى البناءة ، الفوضى الفاعلة ، في مؤامرات خسيصة وذنينة لتفكيك دولنا ، والوصول بها إلى دويلات صغيرة وعصابات متناحرة ، وبالأحرى اللادولة على نحو ما أصاب كثيراً من دول منطقتنا والعالم ، كل ذلك لتسهل السيطرة على هذه الدول ، ونهب خيراتها والاستيلاء على مقدراتها والتحكم في قراراتها وتوجهاتها ، أو التخلص من كيانها لو وجدوا إلى ذلك سبيلا ، ونسج مسخ جديد منبت الصلة عن ماضيه وحاضره ، حائر متوجس من مستقبله أولاً أمل له فيه أصلاً ، ونسي هؤلاء أو تناسوا عبر ودروس التاريخ من أنه لا أمان لأحد في هذا العالم ما دام ظلم الإنسان والعمل على استعباده قائماً،

سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد ، أم على مستوى الأمم والشعوب ، فما يحدث في شرق العالم نجد صداه في غربه وما يكون في شماله تجد أثره وصداه في جنوبه ، بل إن الجهات الأربع تتداخل وتتوازي وتتقاطع في ظل أدوات التواصل الحديثة والعصرية التي جعلت من العالم كله قرية واحدة ، على أن الإرهاب عابر للقارات ، متجاوز للحدود ، فكما نؤكد دائما الإرهاب لا دين له ، ولا وطن له ، ولا عقل له ، وكما قالوا : فإن خلائق السفهاء تعدي . ولا شك أن الفوضى التي تحدث حولنا كان مخططا لها أن تدور في بلادنا، لكن ما تقوم به قواتنا المسلحة الباسلة ، ورجال الشرطة البواسل وكل أبناء الوطن الشرفاء قد أفضل وسيفشل بإذن الله تعالى كل مخططات أعدائنا.

على أننا يجب أن نتصدى وبمنتهى القوة والحسم لكل ما تقوم به أو ما ترمي إليه الجماعات الإرهابية من محاولة زعزعة استقرار المجتمع من خلال عمليات التفجير والتدمير وترويع الأمنين واستهدافهم وإطلاق الشائعات للتأثير على المجتمع وخلخلة ثوابته وثقته في قيادته ، وقد أكدنا من قبل وسنظل نؤكد أنه لا بد من محاكمة هؤلاء المجرمين بتهمة الخيانة الوطنية ، ففي الوقت الذي تحيط فيه بنا المخاطر من جوانب متعددة ، يحتاج منا جميعاً أن نعمل وبكل حسم على تطهير جبهتنا الداخلية من الخونة والعملاء

والمأجورين وأذئاب الاستعمار وعملائه ، فعلى حد قول الشاعر العراقي  
"محمد مهدي الجواهري" (١) :

ولقد رأى المستعمرون فرائسا منّا ، وألفوا كلبَ صيدٍ سائباً!  
فتعهّدوه ، فراح طوعَ بناهم يبرون أنياباً له ومحالبا  
مستأجرين يُخرّبون ديارهم ويكافئون على الخرابِ رواتبا  
وينبغي أن يدرك الجميع أننا في مرحلة فارقة من تاريخنا سواء على  
مستوى الوطن ، أم مستوى الأمة ، أم مستوى المنطقة ، وهذا يستدعي من  
جميع الوطنيين الشرفاء إثارة المصلحة العامة على أي مصلحة شخصية أو  
حزبية أو نفعية ، وأن نعمل جميعاً على كشف الخونة والعملاء الذين نعد  
كشفهم والإبلاغ عنهم واجباً وطنياً وشرعياً.  
كما أن على كل واحد منا أن يبدأ بنفسه من خلال مسؤوليته المجتمعية أو  
المؤسسية أو كليهما في أداء واجبه تجاه الحفاظ على الدولة وكيانها وبنائها  
المتناسك حتى لا نصير جميعاً إلى فوضى لا تبقي ولا تذر .

\* \* \*

---

(١) ديوان محمد مهدي الجواهري ، ص ٣٣٢ ، ط: وزارة الإعلام - بغداد.



## دولة المؤسسات

الدولة العظيمة هي التي تقوم على مؤسسات قوية ، وتعمل على تقوية مؤسساتها الوطنية ، وترسيخ دعائمها ، وهي التي تعمل جاهدة على التخلص من الكيانات الإرهابية التي تحاول أن تحل محل مؤسسات الدولة أو تعمل على مزاحمتها من جهة ، كما تعمل على التخلص من النظام الشمولي والرأي الفردي من جهة أخرى ، فكما قالوا : رأي الجماعة لا تشقى البلاد به رغم الخلاف ورأي الفرد يشقيها .

لقد زالت دولة الفرد ، وأصبحت لا بقاء لها في عالم يلفظ الديكتاتورية بكل عناصرها وألوانها وحتى مساحيقها ، والله در شوقي مخاطباً اللورد كرومر ، حيث يقول :<sup>(١)</sup> :

زمان الفرد يا فرعون ولى ودالت دولة المتجبرينا

وأصبحت الرعاة بكل قطر على حكم الرعية نازلينا

النظام المؤسسي يقوم على إعلاء دور المؤسسات ، وعلى أن الشعوب مصدر السلطات ، أليست الشعوب هي التي تختار نوابها وممثليها؟ ، وهذه المجالس النيابية أو البرلمانية إنما هي أدوات الدولة الديمقراطية التشريعية والرقابية ، فإذا امتلكت الدولة مع ذلك إرادة سياسية لاحترام المؤسسة

---

(١) الشوقيات : قصيدة (توت عنخ آمون) ١ / ٣٦٤ ، ط: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

وتقدير دور المؤسسات وإعطائها فرصتها لتعمل وتُعمل أدواتها ، وتتكامل في أدوارها في ظل قائد حكيم ، يفصل بين السلطات ويحول دون تضاربها ، ويوجه بوصلتها في الاتجاه الصحيح لتتكامل ولا تتنافر ؛ لكان ذلك من أهم عوامل البناء والتقدم والرقي .

وإذا أدركت هذه المؤسسات طبيعة الوقت ، وتحديات الظرف ، والمخاطر المحيطة بالوطن أو المحدقة به ، فتجانست وتكاملت ، وعرف كل منها واجبه فلم يتقاعس عنه ، ودوره فلم يتجاوزه ، وأدرك الجميع أن الوطن للجميع ، وبالجميع ، ويتسع للجميع ، وأن فرقا شاسعا بين المنافسة المحمودة في خدمة الوطن ، والتنافس المذموم في الصراع على المصالح ، لاختصرنا كثيرا من الخطوات في اتجاه البناء ، وتفادينا كثيرا من عوامل الإسقاط والإفشال والهدم .

والذي لا شك فيه ولا مرية أننا في مصرنا الغالية نرسخ لنظام مؤسسي يحترم المؤسسات الوطنية ، ويقدر دورها ، ويعمل على تقويتها ، ويعطيها الفرصة كاملة لإعادة بناء نفسها على شروط وطنية ، وأرضية وطنية ، وقواعد وطنية صلبة لا تميز فيها على أساس الدين ، أو اللون ، أو العرق ، أو الجنس ، وبصورة ودرجة على الأقل لم نعهدها في جيلنا ، فنحن أمام رؤية مختلفة عما مضى ، رؤية ثابتة ، لو أحسنا استغلالها، لتغيرت أحوالنا إلى

الأفضل في اتجاه بناء دولة عصرية ديمقراطية صلبة حديثة قوية وراسخة ومتجذرة في بنائها الحضاري والديمقراطي تجذر هذا الشعب في حضارته ، ولقضيينا على كثير من أخطاء الاستبداد الوظيفي الذي لا تقل خطورته بين صغار القيادات عن أخطاره بين كبارهم ، ففي الوقت الذي يسعى فيه رأس هرم السلطة في مصر لترسيخ دور المؤسسات ، فإننا جميعاً يجب أن نعمل على تعظيم هذا التوجه ، وعلى إبرازه وترسيخه ومحاسبة من يحدد عنه، حتى لا نكتوي باستبدادية بعض صغار الموظفين في ظل دولة تعمل قيادتها السياسية على ترسيخ أسس العدالة الإدارية والنظام المؤسسي ، وتعد ذلك في مقدمة أولوياتها وأحد أهم دعائم فلسفتها وأيدولوجيتها في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية العصرية الحديثة ، وأهم من ذلك هو ألا نسمح لسلطات موازية لسلطة الدولة أن تقوم أو حتى تتشكل من جديد ، وبخاصة تلك الكيانات الموازية التي تسعى الجماعات الإرهابية والمتطرفة إلى فرضها على المجتمع ، فهذا هو الخطر الداهم الذي يجب التنبه له والقضاء عليه .

\* \* \*

## الإمام العادل

يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : "سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ الْإِمَامُ الْعَادِلُ ، وَشَابُّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ ، وَرَجُلٌ طَلَبْتُهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ إِيَّيَّيْ أَحَافُ اللَّهِ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ" (١) .

ولفظ الإمام العادل يشمل كل من ولي أمر مجموعة من الناس في شأن من شؤون دينهم أو شؤون دنياهم ، فهو راع لهم ومسئول عنهم أمام الله (عز وجل) ، يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : "كُلُّكُمْ رَاعٍ فَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ" (٢) ، ويقول (صلى الله عليه وسلم) : " مَا مِنْ رَجُلٍ يَلِي أَمْرَ عَشْرَةٍ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَّا أَتَى اللَّهُ مَغْلُوبًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدُهُ إِلَى عُنُقِهِ ، فَكَهُ بُرَّهُ أَوْ أَوْبَقَهُ إِيَّاهُ " ، ويقول (صلى الله عليه وسلم) : " إِنْ لَانَ اللَّهُ

(١) صحيح البخاري : كتاب الأذان ، باب مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ ، رقم : ٦٦٠ .

(٢) صحيح البخاري : كتاب العتق ، باب كَرَاهِيَةِ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ ، رقم : ٢٥٥٤ .

سَائِلٌ كُلِّ رَاعٍ عَمَّا اسْتَرَعَاهُ ، أَحْفَظَ ذَلِكَ أَمْ ضَيَّعَ ؟ حَتَّى يُسْأَلَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ " (١) .

على أن أمانة العمل العام ثقيلة حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) لسيدنا أبي ذر (رضي الله عنه) : " يَا أَبَا ذَرٍّ ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِزْبِي وَنَدَامَةٌ ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا ، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا " (٢) أي أدى الذي عليه فيها من النهوض بتبعاتها ، وعدم التقصير في حق ما كلف به أو ولاه الله إياه ، وإذا كان عاقبة من قصر في حمل هذه الأمانة هو الخزي والندامة يوم القيامة فإن جزاء من وفى بحقها وأدى الذي عليه فيها هو إكرام الله (عز وجل) له بأن يظله في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله ، بل إنه يكون في مقدمة من يشمله الله (عز وجل) بهذا الفضل العظيم والكرم العميم ، وفي ضوء هذا - أيضا - نفهم حديث سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، حيث يقول : " ثلاثة لا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمُ الْإِمَامُ الْعَادِلُ وَالصَّائِمُ حِينَ يُفْطِرُ وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ يَرْفَعُهَا فَوْقَ الْعَمَامِ وَتُفْتَحُ لَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَيَقُولُ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ وَعَزَّيْ لَأَنْصُرَنَّكَ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ " (٣) .

---

(١) السنن الكبرى للنسائي : كتاب عفة النساء ، أبواب الملاعنة ، مسألة كل راع عما استرعه رقم : ٨٨٣٣ .

(٢) صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة ، رقم : ٤٨٢٣ .

(٣) سنن الترمذي : كتاب صفة الجنة ، باب ما جاء في صفة الجنة ونعيمها ، رقم ٢٧١٧ .

على أن الحاكم العادل كالعالم والفقهاء إذا اجتهد فأخطأ فله أجر وإن اجتهد فأصاب فله أجران ، يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : " إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ " (١).

وقد دعانا الإسلام إلى إكرام ذي السلطان العادل المقسط الذي يتقي الله (عز وجل) في شئون رعيته ، حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : "إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ تَعَالَى : إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ، وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْغَالِي فِيهِ وَالْحَافِي عَنْهُ ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ الْمُقْسِطِ " (٢) ، والمقسط اسم فاعل من أقسط ، والهمزة في أقسط هي همزة التعدية ومنها أزال القسط بالفتح أي أزال الظلم ، فهو لم يكتف بتحقيق العدل ، وإنما اجتهد في رفع الظلم عن المظلومين وإنصافهم ، ناهيك عن سعيه لقضاء حوائج الناس ، وسهره على راحتهم ، وعمله على ما يصلح أمور دينهم ودنياهم ، مثل هذا يستحق الدعاء والإعانة ، وهذا سيدنا أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) يقول : أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم .

---

(١) صحيح البخاري : كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة. باب أجر الحاكم إذا اجتهد ، رقم :

٦٨٠٥ ، ومسلم . كتاب الأفضية ، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد ، رقم ٣٢٤٠ .

(٢) سنن أبي داود : كتاب الأدب ، باب في تنزيل الناس منازلهم ، رقم : ٤٨٤٥ .

وقد ورد في الأثر أن الله (عز وجل) يَزَعُ بالسلطان ما لا يَزَعُ  
بالقرآن<sup>(١)</sup>، وإذا كان رب العزة (عز وجل) قد قال في كتابه العزيز :  
﴿أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ  
النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾<sup>(٢)</sup>، فإنه  
أيضًا قد قال في الآية نفسها : ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ  
جَمِيعًا﴾ ، وبما أن الإحياء هنا لا يمكن أن يكون على حقيقته إنما هو مجاز  
عن العمل على بقائها حية ، بتوفير سبل العيش الكريم لها ، فكل من سد  
جوعتها ، وستر عورتها ، وكف الشر عنها سواء أكان ذلك بدفع أذى وشر  
الإرهاب والإرهابيين عن عباد الله الآمنين ، أم كان بصورة غير مباشرة ،  
كتوفير مياه نقية ، أو كتعبيد الطرق ، بما يترتب عليه من تقليل نسب  
الحوادث ، فتقل نسبة الوفيات ، فكل ذلك بمثابة إحياء للنفس .

مع تأكيدنا أنه لا يكفي في الحاكم مجرد العدل دون امتلاك سائر  
مقومات الوفاء بالأمر من القوة والكفاءة ، والكياسة والأمانة ، ولا سيما في

---

(١) انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ص ٨٩ ، وتفسير ابن كثير  
١١١/٥ مرفوعًا ، ويُروى موقوفًا من قول سيدنا عثمان بن عفان: الكامل في اللغة والأدب  
ج ١/ص ١٥٧ ، وهو الوجه الأقوى في الرواية .

(٢) المائة : ٣٢ .

ظل حياتنا العصرية بما فيها من تعقيدات وتداخلات تحتاج إلى خبرات غير عادية للوفاء بحمل أمانة دولة أو حتى مؤسسة ، إذ لا بد من توافر صفات ومقومات تفصيلية وفق طبيعة المهمة التي توكل إلى قائد أو مسئول ودرجة المسؤولية وحساسية المهام المنوطة بها ، ومن أهمها : التفاني والإخلاص في العمل ، والقدرة على تحمل الضغوط ، والتعامل مع الأزمات وحسن معالجتها ، والرؤية السياسية ، والإلمام بمتطلبات الأمن القومي ، والقدرة على العمل بروح الفريق ، والتميز في مستوى الوعي والثقافة العامة ، وتنفيذ المهام .

على أن الكفاءة والكفاية والقوة التي يتحملها كل مسئول تكون في كل ولاية بحسبها ؛ فيقدم في ولاية الحروب الأشجع الأعراف بمسالكها ، ومكائدها وخدعها واستراتيجياتها ، ويقدم في الولاية العظمى : الأعراف بمصالح العامة والخاصة ، القادر على القيام بجلب مصالحها ودرء مفسدها<sup>(١)</sup>.

ويقدم في الولاية على الأموال الخبير بسائر تصرفاتها حفظاً وتنمية وإنفاقاً وتخطيطاً مع الإلمام بكل السياسات المالية العصرية ، وهكذا الأمر في سائر الولايات .

---

(١) الفوائد في اختصار المقاصد أو القواعد الصغرى للعز بن عبد السلام ص ٨٠ ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦ تحقيق إباد خالد الطباع .



أما الولايات العامة فتحتاج إلى خبرة وكفاءة واقتدار في إدارة الدول من كل جوانبها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والفكرية والثقافية ، وهو ما يحقق معنى القوي الأمين والحفيظ العليم ، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى على لسان ابنه شعيب (عليه السلام) في شأن سيدنا موسى (عليه السلام) : ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرَّهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾<sup>(١)</sup>، ويقول سبحانه على لسان سيدنا يوسف (عليه السلام) في مخاطبة عزيز مصر : ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>، فالأمانة وحدها لا تكفي والكفاءة بلا أمانة لا تجدي<sup>(٣)</sup>. وقد اشترط الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية شروطاً في كل من ينوب عن الحاكم في ولاية من الولايات ، على النحو التالي<sup>(٤)</sup> :

أحدها : الأمانة حتى لا يخون فيما قد أوتمن عليه ، ولا يغش فيما قد استنصح فيه .

والثاني : صدق اللهجة حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ، ويعمل على قوله فيما يُنهيهِ .

---

(١) القصص : ٢٦ .

(٢) يوسف : ٥٥ .

(٣) انظر كتابنا : مشروعية الدولة الوطنية ، ص ٥٠ .

(٤) الأحكام السلطانية للماوردي ، ص ٥٧ وما بعدها .

والثالث : قلة الطمع حتى لا يرتشي فيما يلي ، ولا ينخدع فيتساهل .  
والرابع : أن يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء ، فإن العداوة  
تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف .  
والخامس : أن يكون ذكوراً لما يؤديه إلى الخليفة وعنه ؛ لأنه شاهد له وعليه .  
والسادس : الذكاء والفتنة حتى لا تدلس عليه الأمور فتشتبه ، ولا تموه  
عليه فتلتبس ، فلا يصح مع اشتباهها عزم ولا يصلح مع التباسها حزم ،  
وقد أفصح بهذا الوصف وزير المأمون محمد بن يزيد ، حيث يقول من  
الطويل :

إصابة معنى المرء روح كلامه      فإن أخطأ المعنى فذاك موات  
إذا غاب قلب المرء عن حفظ لفظه      فيقظته للعالمين سبات  
والسابع : أن لا يكون من أهل الأهواء فيخرجه الهوى من الحق إلى الباطل  
ويتدلس عليه المحق من المبطل ، فإن الهوى خادع الأبواب وصارف له عن  
الصواب ، ولذلك قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : "حبك الشيء يعمي  
ويصم" .

هذا هو منظور أهل العلم للإمام العادل ، أما الجماعات المتطرفة فلا تملك  
خبرة ولا رؤية لا في أمر دينها ولا في أمر دنياها ، فهم لا يعرفون البناء ولا  
يحسن أحد منهم أن يبني ، إنما هم قوم هدامون ، يبنون أيديولوجيتها على  
محاولة خلق الواقعة بين الشعوب والحكام ، ولو أدى ذلك إلى إسقاط

الدولة ، لأنهم يحاولون أن يؤلبوا الشعوب على حكامها لإسقاط الأنظمة حتى يتمكنوا من إقامة نظامهم الخاص الذي لم يعرف التاريخ أكثر منه تمييزاً للجماعة وإقصاء لغير المتتمين إليها ، فكل ما يؤدي إلى استقرار الدولة لا يصب من منظورهم الضيق في مصلحة الجماعة ، وكل ما يؤدي إلى إضعاف الدولة يصب من منظورهم في مصلحة الجماعة ، لذلك فنحن نؤمن بأن هذه الجماعات خطر على الدين والدولة معاً.

\* \* \*

## الحفاظ على النظام العام

النظام العام مطلب ديني و وطني وإنساني ، فعلى المستوى الديني فإن الإسلام دين النظام بكل ما تعنيه الكلمة من معانٍ ، فالصلاة نظام ، والصيام نظام ، والحج نظام ، وليست أفعالاً اعتباطية كيفما جاءت ، فكلُّ شيءٍ في هذا الكونِ خَلَقَهُ اللهُ (عَزَّ وَجَلَّ) وَسَخَّرَهُ لِحُكْمَةٍ وَبِحِكْمَةٍ ، قال سبحانه : ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا ﴿١﴾ ، ويقول جلُّ شأنه : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٢﴾ .

كما أن كل شيء في هذا الكون يؤدي دوره ووظيفته التي خلقه الله (عز وجل) من أجلها ، بانتظام وإتقان وإحكام ، بحيث لا يتقدم لاحقٌ على سابقٍ ، ولا يتأخر سابقٌ على لاحقٍ ، وفي ذلك يقول الحق سبحانه : ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾ .

(١) المؤمنون : ١١٥ .

(٢) القمر : ٤٩ .

(٣) يس : ٣٨-٤٠ .

فالكون كله قائم على النظام ، حيث يقول الحق سبحانه : ﴿ الشَّمْسُ  
وَالْقَمَرُ مُحْسَبَانِ ﴾ (١) ، فكل شيء عنده سبحانه بحساب ونظام وقدر ،  
يقول سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا  
عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ ﴾ (٢) ، ويقول سبحانه : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ  
سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٤﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٥﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ  
عَاقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ  
لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ (٣) ، ويقول  
سبحانه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ  
بُنِينَ مَّرْضُوعًا ﴾ (٤) .

النظام مطلب ديني ووطني وإنساني ، إذ لا يصلح الناس فوضى بلا  
نظام ، ولا تكون الدولة دولة بلا نظام ، فأول مقومات الدولة : شعب  
وأرض ونظام وحكومة ، وهذا النظام هو ما يعبر عنه بالدستور والقانون ،  
وما يفسر القانون أو ينبثق عنه من لوائح وتعليمات وإرشادات ، وما تقوم به

(١) الرحمن : ٥ .

(٢) المؤمنون : ١٨ .

(٣) المؤمنون : ١٢-١٤ .

(٤) الصف : ٤ .

مؤسسات الدولة من وضع ضوابط لتنظيم حياة الناس في مختلف المجالات ، وكل ذلك شرط أساس لعمارة الكون واستقرار العمران .  
الشعوب المتحضرة هي أكثر الشعوب التزامًا بالنظام العام والآداب العامة والحفاظ على حقوق الآخرين وعدم الافتئات عليها أو التجاوز في حقها ، فلا بد للمجتمع من نظام يسير عليه حتى لا يكون الناس فوضى بلا نظام ، ويشمل ذلك احترام الإنسان لقواعد المرور وآدابه وعدم كسر إشاراته ، كما يشمل المحافظة على كل ما يتصل بالشأن العام والنظام العام ، ولا يتجاوزه حتى لو كان مجرد التجاوز في دوره في الانتظار أو الصف ، ويشمل كذلك الالتزام بكل ما تقرره قوانين الدولة ، وكل ما من شأنه أن يرسخ أسس النظام العام ويجعل من مجتمعنا مجتمعًا منظمًا منضبطًا في كل شيء .

فالمأمل في حال الدول المتقدمة ، والمجتمعات الراقية يعلم يقينًا أنها ما وصلت إلى ما وصلت إليه إلا باحترامها للقوانين ، والتزامها بتطبيقها ، ومن احترام النظام : الالتزام بمبدأ الحق والواجب ، فكما يريد الإنسان أن يأخذ حقه عليه أن يفي بواجبه تجاه مجتمعه سواء في أداء ما عليه من التزام أو سداد ما يُحصل من خدمات ، ولا يعمد إلى التفلت مما عليه من استحقاقات .

\* \* \*

## فهم المشتركات الإنسانية في الشرائع السماوية وأثره في بناء الدول

إن جانبًا كبيرًا من العنف الذي تشهده كثير من الدول إنما يرجع إلى فقدان أو ضعف الحس الإنساني ، واختلال منظومة القيم ، مما يجعلنا في حاجة ملحة إلى التأكيد على الاهتمام بمنظومة القيم الإنسانية ، والتنوع الثقافي والحضاري ، والانطلاق من خلال المشترك الإنساني بين البشر جميعًا. فقد كرم الحق سبحانه الإنسان على إطلاق إنسانيته دون تفرقة بين بني البشر، فقال ( عز وجل ) : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾<sup>(١)</sup> ، فالإنسان ببيان الرب من هدمه هدم بنيانه (عز وجل).

كما أجمعت الشرائع السماوية على جملة كبيرة من القيم والمبادئ الإنسانية ، من أهمها : حفظ النفس البشرية قال تعالى : ﴿أَنَّهُ وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الإسراء : ٧٠.

(٢) المائدة : ٣٢.

ولهذا قدّر نبينا (صلى الله عليه وسلم) للنفس الإنسانية حرمتها ، فلما مرت عليه جنازة يهودي وقف لها ، فقيل له : إنها جنازة يهودي ، فقال (صلى الله عليه وسلم) : " أَلَيْسَتْ نَفْسًا ؟! " (١).

ومن القيم التي أجمعت عليها الشرائع السماوية كلها: العدل، والتسامح، والوفاء بالعهد ، وأداء الأمانة ، والصدق في الأقوال والأفعال، وبر الوالدين ، وحرمة مال اليتيم ، ومراعاة حق الجوار ، والكلمة الطيبة ، وذلك لأن مصدر التشريع السماوي واحد، ولهذا قال نبينا (صلى الله عليه وسلم) : " الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى ، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ " (٢).

فقد تختلف الشرائع في العبادات وطريقة أدائها وفق طبيعة الزمان والمكان ، لكن الأخلاق والقيم الإنسانية التي تكون أساسًا للتعايش لم تختلف في أي شريعة من الشرائع ، يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : " إِنَّ نَمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى : إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ " (٣) ، وأروني أي شريعة من الشرائع أباحت قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق،

---

(١) صحيح البخاري : كتاب الجنائز ، باب مَنْ قَامَ لِحَنَازَةِ يَهُودِيٍّ ، رقم ١٣١٣ ، وصحيح مسلم :

كتاب الجنائز ، باب الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ، رقم ٩٦١ .

(٢) مسند أحمد : ج ٢٠ / ص ٣٩ ، رقم : ٩٥٠٨ .

(٣) صحيح البخاري : كتاب الأدب ، باب إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ ، رقم ٥٧٦٩ .



أو أباحت عقوق الوالدين ، أو أكل السحت ، أو أكل مال اليتيم، أو أكل حق العامل أو الأجير .

وأروني أي شريعة أباحت الكذب ، أو الغدر ، أو الخيانة ، أو خُلف العهد ، أو مقابلة الحسنة بالسيئة .

بل على العكس فإن جميع الشرائع السماوية قد اتفقت وأجمعت على هذه القيم الإنسانية السامية ، من خرج عليها فإنه لم يخرج على مقتضى الأديان فحسب ، وإنما يخرج على مقتضى الإنسانية وينسلخ من آدميته ومن الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها .

ولهذا قال ابن عباس (رضي الله عنهما) عن قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥٦﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٧﴾

وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١﴾ هذه آيات محكمات لم ينسخهن شيء من جميع الكتب ، وهى محرمات على بني آدم جميعًا ، وهن أم الكتاب " أي أصله وأساسه " ، من عمل بهن دخل الجنة ، ومن تركهن دخل النار .

وديننا علمنا أن نقول الكلمة الطيبة للناس جميعًا بلا تفرقة ، فقال سبحانه : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ (٢) بل نحن مطالبون أن نقول التي هي أحسن ، يقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (٣) ، ويقولون: البر شيء هين وجه طلق وقول لين ، ويقول الحق سبحانه : ﴿ وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حِظٍّ عَظِيمٍ ﴾ (٤) ، وفي تعاليم سيدنا عيسى (عليه السلام) " من ضربك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر " .

(١) الأنعام : ١٥١-١٥٣ .

(٢) البقرة : ٨٣ .

(٣) الإسراء : ٥٣ .

(٤) فصلت : ٣٤ ، ٣٥ .

في دعوة عظيمة للتسامح في كل الشرائع السماوية لكي تعيش البشرية  
في سلام وصفاء ، لا نزاع وشقاق أو عنف وإرهاب .

\* \* \*

## لا قتل على المعتقد

الإسلام دين الفطرة السليمة ، وهو فن صناعة الحياة لا صناعة الموت ،  
وحتى عندما شرع القصاص في قوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي  
الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(١)</sup> ، شرعه للحفاظ على الحياة ، ولم يكن  
بدعاً في ذلك ، فالأمر في التوراة كذلك ، حيث يقول الحق سبحانه :  
﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ  
بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن  
تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> .

وكانت العرب في جاهليتها تقول : القتل أنفى للقتل ، أي لو علم  
القاتل أنه سيقتنص منه للمقتول وأن جزاءه سيكون من جنس صنيعه لفكر  
ألف مرة ومرة قبل أن يقدم على القتل ، وهو ما يعبر عنه بالزجر أو بالردع  
أو بقوة الردع الوقائي .

أما القتال فمشروعيته للدفاع عن النفس أو الوطن ، أو ردّ خيانة أو تأمر  
أو عدوان ، ولما رأى النبي (صلى الله عليه وسلم) امرأة كافرة مسنة مقتولة

(١) البقرة : ١٧٩ .

(٢) المائدة : ٤٥ .

في أحد المعارك قال (صلى الله عليه وسلم) : " مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ " ، فَأَمَرَ رَجُلًا ، فَقَالَ : " الْحَقُّ خَالِدًا ، فَقُلْ : لَا تَقْتُلَنَّ ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا " (١) ، ونهى ديننا الحنيف عن قتل النساء إلا من قاتلت ، والشيوخ إلا من قاتل ، ونهى عن قتل الأطفال ، وحرق الزروع ، وقطع الأشجار إلا إذا تحصن بها العدو ولم يكن من قطعها بد ، ونهى عن قتل الفلاحين في مزارعهم ، والرهبان في صوامعهم ، ولو كان القتل مقابل الاعتقاد لما نهى نبينا (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدون من بعده عن قتل هؤلاء مع عدم إيمانهم بالإسلام .

فالإسلام لم يأت لقتل الناس إنما جاء لهدايتهم ، حيث يقول الحق سبحانه : ﴿ إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلْغُ ﴾ (٢) ، ويقول سبحانه : ﴿ وَوَسَّاءُ رَبُّكَ لَأَمَّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) ، ويقول سبحانه : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى

(١) مسند أحمد : ج ٣٨ / ص ١٠٨ . رقم ١٧٦١٠ .

(٢) الشورى : ٤٨ .

(٣) يونس : ٩٩ .

لَا أَنْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ ، ويقول سبحانه : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ ﴿٢﴾ ، ويقول سبحانه : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَا كُنَّ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ ﴿٣﴾ .

فواجب العلماء والدعاة البلاغ المبين بالحكمة والموعظة الحسنة ، فالإسلام دين البناء لا الهدم ، دين الإصلاح لا الإفساد ، دين الرحمة لا العنف ، يقول سبحانه : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿٢٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ ﴿٤﴾ ، ويقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : " إِنَّ الرَّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانُهُ " ﴿٥﴾ ، ويقول (صلى الله عليه

(١) البقرة : ٢٥٦ .

(٢) النحل : ١٢٥ .

(٣) القصص : ٥٦ .

(٤) البقرة : ٢٠٤-٢٠٥ .

(٥) صحيح مسلم : كتاب البر والصلة والآداب ، باب الرفق ، رقم : ٦٧٦٧ .

وسلم) : " من أُعْطِيَ حَظَّهُ من الرِّفْقِ فقد أُعْطِيَ حَظَّهُ من الخَيْرِ ، ومن حُرِّمَ حَظَّهُ من الرِّفْقِ فقد حُرِّمَ حَظَّهُ من الخَيْرِ " (١).

\* \* \*

---

(١) سنن الترمذي : كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في الرفق ، رقم : ٢١٤٥ .

## العواصم والحدود وبناء الدول

العلاقة بين عواصم الدول وحدودها هي علاقة تكامل لا علاقة صراع ولا ينبغي أن تكون ، إذ لا غنى لأي دولة من أن يكون لها عاصمة هي القلب والمركز ، وأطراف وحدود بمثابة الأجنحة التي لا تعلق الدول ولا ترتفع بدونها ، لكن المركز يستحوذ في كثير من دول العالم على بؤرة الاهتمام ، فالشواهد والواقع المعاش يؤكدان استحواذ المركز عبر التاريخ على أعلى درجات الاهتمام ، غير أن مستوى هذا الاهتمام يختلف بين الدول المتحضرة والدول المتخلفة ، فالدول المتحضرة لا يمكن أن تهمل جزءاً من أطرافها أرضاً أو سكاناً فتتركه هملاً أو فرصة للضياع أو الإهمال أو الاعتداء ، أو حتى مجرد التفكير في الانفلات أو الانفصال ، وقد دخل أحد الشعراء على سيدنا عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) فأنشدته قوله (١):

إن كنت تحفظ ما يليك فإنما عمال أرضك بالبلاد ذئاب  
لن يستجيبوا للذي تدعو له حتى تجلّد بالسيوف رقاب

على أن تنمية الأطراف والمناطق الحدودية لا تقع على عاتق الحكومات وحدها أو القيادة السياسية وحدها ، إذ إن العناية والاهتمام بهذه الأطراف والعمل على تنميتها مسئولية تضامنية بين جميع مؤسسات الدولة ، سواء المؤسسات الرسمية ، أم منظمات المجتمع المدني ، أم رجال الأعمال ،

---

(١) البيان والتبيين للجاحظ ٣ / ٢٣٣ ، ط: دار ومكتبة الهلال ، بيروت.



فلاستثمار ، والتعليم ، والصحة ، والإسكان ، والثقافة، والأوقاف ، والآثار، وسائر الوزارات والهيئات ، والجمعيات العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية ، ورجال الأعمال الوطنيون ، كل هؤلاء يجب أن يولوا اهتماما خاصًا بجميع أطراف الدولة وبخاصة الحدودية منها ، وجعل ذلك أولوية واعتباره قضية أمن قومي من جهة ، وقضية تنموية من جهة أخرى ، إذ ينبغي أن نعمل على تحويل كل أطراف الدولة ومناطقها الحدودية إلى مناطق جاذبة لا طاردة ، ففي حالة عدم اهتمام دولة ما بأطرافها يضطر أبناء هذه الأطراف إلى التوجه نحو المركز والتمركز به ، مما يشكل ضغطا غير عادي على المركز وضواحيه ، ويخلق كثيرا من الأحياء العشوائية حوله ، ويسهم في صنع نظام طبقي تنتج عنه مع مرور الزمن أمراض ومشكلات اجتماعية تحتاج إلى حلول غير تقليدية لعلاجها.

أما في ظل اهتمام الدول بالاستثمار في أطرافها ومناطقها الحدودية ، وتوفير الخدمات اللازمة لأبنائها من : الإسكان ، والصحة ، والتعليم ، والثقافة ، وسائر الخدمات التي تطلبها مقومات الحياة المستقرة بأرضهم وموطن نشأتهم ، مع توفر فرص العمل والإنتاج فإن ذلك كله يؤدي إلى ارتباط أبناء هذه المناطق بأرضهم ، وحفاظهم على كل ذرة رمل أو تراب من ثراها الندي ، مع ولاء وانتماء وطني خالص .

وفي حالة توفر عوامل جذب وحوافز للعمل بهذه المناطق والاستثمار الجاد فيها كما يحدث الآن من اهتمام الدولة بمناطق سيناء ومطروح

والإساعيلية الجديدة وحلايب وشلاتين والوادي الجديد ، ومناطق الظهير الصحراوي بصفة عامة ، فإن هذه المناطق ستتحول إلى مناطق جاذبة ، مما يحدث توازنًا كبيرًا في التوزيع الجغرافي ، والسكاني ، ويوفر حياة كريمة لأبناء هذه المناطق ، ويخفف الضغط على المركز وعلى ما يُقدم به من خدمات لا غنى عنها للمقيمين به ، أو ما تتطلبه طبيعة العواصم ومركز الثقل السياسي والاقتصادي بالعالم كله ، من الرقي بها إلى درجة تجعل منها عامل جذب سياحيّ وإبهار حضاري ودلالة على عظمة الشعوب وراقيها .

\* \* \*

## السماعون للكذب... نفعية الجماعة

تحدث القرآن الكريم عن السماعين للكذب وقرن بين وصفهم بذلك ووصفهم بأكل السحت ، حيث يقول سبحانه : ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾<sup>(١)</sup> ، وبين الوصفين علاقة وطيدة ، إذ يرتبط أمر أبواق الكذب بأكل السحت إلى حد كبير ، حيث صار تجنيد أبواق الكذب ضد دينها ودولها وأوطانها صناعة من صناعات العصر وأحد أسلحة حروب الجيل الرابع والجيل الخامس .

ونلاحظ أن القرآن الكريم قد عبر عن هذا الصنف من الناس بقوله سبحانه : "سماعون" وفرق بين سامع ، ومستمع ، وسمّاع ، فكلمة سامع ربما توحي بأنه سمع الكلام عفويًا سواء أكان قاصدًا للسمع أم ألقى الكلام على مسامعه ، أما المستمع فهو المنصت للكلام ، وأما السّماع فصيغة مبالغة على وزن فعّال ، فهو لا ينتظر أن يأتيه الكذب ، إنما يبحث هو عنه ، ويسعى إليه ، على نحو ما نرى ونشاهد من كثير من إعلاميي جماعة الإخوان الإرهابية والمأجورين من قبلها ، المجندين لها ، من خلال إغراقهم بالمال

---

(١) المائدة : ٤٢ .

الخبث ، فهم سماعون للكذب ، بَحَّاثُونَ عَنْهُ ، سَاعُونَ بِنَهْمٍ إِلَيْهِ ، لِيَحَاوِلُوا  
أَنْ يَسْتَجِدُوا مِنْهُمْ مَا يُوْهَمُونَ بِهِ الْعَامَّةُ وَالِدِهْمَاءُ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ .

على أن ديننا الحنيف لم ينهنا عن أن نكون سماعين للكذب فحسب ، بل  
حثنا على ضرورة التثبت والتحقق من صدق الأخبار قبل نقلها أو إذاعتها  
بين الناس ، فقال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا  
أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ (١) ، ويقول  
سبحانه في شأن من خاضوا في الإفك : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ  
بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾ وَلَوْلَا إِذْ  
سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾ (٢) ،  
ويقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : " كَفَى بِالْمُرءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا  
سَمِعَ " (٣) .

وإذا كان ديننا الحنيف قد ذم الكذب بصفة عامة وعده من أول  
علامات النفاق ، فقال نبينا (صلى الله عليه وسلم) : " آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ : إِذَا

(١) الحجرات : ٦ .

(٢) النور : ١٥ ، ١٦ .

(٣) سنن أبي داود : كتاب الأدب ، باب في التَّشْدِيدِ فِي الْكُذْبِ ، رقم ٤٩٩٤ .

حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ" (١) ، ويقول (صلى الله عليه وسلم) : "عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا" (٢) ، فإن ذلك الأمر يكون أكثر ذمًا عندما يتعلق بمن يدعون الفضيلة وهي منهم براء ، فهم مع اتصافهم بالكذب ، منافقون أفاكون ، يقولون ما لا يفعلون ، حيث يقول الحق سبحانه : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ (٣) ، ثم ما بالكم لو كان ما يقومون به إنما يأتي فسادًا وإفسادًا في الأرض ، وهو ما نعاه القرآن الكريم على المنافقين المفسدين ، حيث يقول

(١) صحيح البخاري : كتاب الإيمان ، باب عَلَامَةِ الْمُنَافِقِ ، رقم ٣٣ ، وصحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب بَيَانِ خِصَالِ الْمُنَافِقِ ، رقم ٢١٦ .

(٢) صحيح مسلم : كتاب البر والصلة والآداب ، باب قُبْحِ الْكَذِبِ وَحُسْنِ الصِّدْقِ وَقُضْلِهِ ، رقم ٦٨٠٥ .

(٣) الصف : ٢ ، ٣ .

الحق سبحانه : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا  
وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ ۖ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿٣٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ  
فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ  
الْفُسَادَ ﴿١﴾ .

وفي عصرنا الحاضر تغيرت معطيات كثيرة ، وبخاصة في نظم الحرب  
وأساليبها ، فلم تعد الحرب أحادية البعد ، أي أنها لم تعد عسكرية محضة ،  
أو أمنية محضة ، ولا حتى مخبرانية محضة بالمفهوم التقليدي للنظم المخبرانية  
القديمة ، فقد تطورت أساليب حروب الجيل الرابع ، ودخلنا دون أن نشعر  
كثيرون في ما يمكن أن يطلق عليه حروب الجيل الخامس ، وهي الحروب  
الأكثر قدرة في تاريخ الإنسانية ، لاستخدامها كل الوسائل غير المشروعة  
من توظيف الإرهاب وتبني الإرهابيين ودعمهم تحت مسمى حربهم ،  
وتعظيم أمر الخيانات ، وشراء الولاءات ، ومنهجة استخدام سلاح  
الشائعات الذي صار فنًا يكاد يدرس بل يُدرس ويتم التدريب عليه من قبل  
بعض الجهات المشبوهة ، وتُوظف له الكتائب الإلكترونية ، مع استخدام

---

(١) البقرة : ٢٠٤-٢٠٥ .

أقصى وسائل الحصار والضغط السياسي والاقتصادي والنفسي ،  
والمحاولات المستميتة في إثارة الشعوب وتأليبها على حكامها ، وتشويه  
الرموز والمكتسبات الوطنية ، والتشكيك في كل الإنجازات والتهوين من  
أمرها ، وتحالف الجماعات والقوى الإرهابية ، ومحاولات اختراق  
المؤسسات ، وإثارة أي نعرات تؤدي إلى الفرقة بألية ممنهجة وغير مسبوقه ،  
والتوظيف غير المسبوق للمعلومة ، وتجنيذ بعض وسائل التواصل الحديثة  
بل الكثير منها ، واللعب على وتر الحاجة والمصالح الآنية التي لا يحتمل  
بعضها الصبر عليه ، ومحاوله كسر إرادة الشعوب ، والعمل على كسر هيبه  
الحكام ، والتشكيك في العلماء والمفكرين والمثقفين الوطنيين ، ودعم  
مناوئهم ، وتوجيه رسائل التهديد المبطنه تارة والصريحة أخرى  
للمتمسكين بمبادئهم المخلصين لأوطانهم ، بإبراز مصائر من لم يسر في  
الركب وينضم للمخطط الآثم ، ويرفع راية التسليم ويركع ويُركع من  
خلفه ، مما جعل قضية الصمود في وجه كل هذه الموجات العاتية أمراً  
استثنائياً يحتاج إلى عقيدة إيمانية ووطنية فولاذية ، وثقة في الله غير محدودة .

ولم يعد من الوطنية ولا الحكمة ولا الشعور بالمسئولية ولا حتى  
المصلحة الوطنية أو العامة ولا حتى المصلحة الشخصية أن يُترك القادة

العسكريون والأمنيون وحدهم في ميدان هذه الحرب التي لم تعد تقليدية تعتمد على شجاعة المقاتل وحدها ، بل صار واجباً حتمياً شرعياً ووطنياً أن ندعم قياداتنا السياسية ، وقواتنا المسلحة الباسلة ، وشرطتنا بكل ما نملك من وسائل الدعم ، مع تأكيدنا على مشروعية الدولة الوطنية في مقابل ما تسوقه الجماعات العميلة الخائنة التي تتاجر بدين الله (عز وجل) من عدم الاعتداد بحدود الدول ولا استقلالها ، وتراها حدوداً وهمية لا قيمة لها ، بل ترى أوطانها حفنة من التراب لا قيمة لها ، وهو ما لا يخدم إلا مصلحة أعدائنا المتربصين بنا الذين يعملون على زعزعة الانتهاآت الوطنية والقومية.

في حين أننا نؤكد أن الأمر على العكس تماماً ، فكل ما يدعم صمود الدولة الوطنية ويدعم بناءها ويعزز مكانتها هو من صلب الدين ، وكل ما يهدد كيانها وينال من وجودها أو يسعى في أطرافها فساداً أو إفساداً إنما يتنافى مع كل مبادئ الدين والقيم والوطنية ، ويعد خيانة للدين والوطن ، وعمالة لأعدائهما المتربصين بنا .

على أن المسؤولية الأكبر إنما تقع على عاتق علماء الدين والمثقفين والإعلاميين والكتاب ، لما لكل هؤلاء من أثر بالغ في صناعة الوعي ، ومواجهة التحديات ، وتفنييد الشائعات ، وإبراز الحقائق ، وكشف حجم



المؤامرات ، وهو ما يعيه ويتبناه كثير من كتابنا و مثقفينا وإعلاميينا الوطنيين  
جيداً ، ويعملون على التوعية به ما وسعهم السبيل ، غير أننا في حاجة إلى  
تحويل هذه الظواهر الإيجابية إلى حالة وعي عام واستنارة عامة وتوعية  
شاملة أو قل تعبئة فكرية عامة، تتوازن وحجم ما يحاك لأوطاننا من  
مؤامرات لم تعد خفية على لبيب ولا غير لبيب.

\* \* \*

## الدين والدولة

الدولة الرشيدة هي صمام أمان للتدين الرشيد ، والعلاقة بين الدين والدولة ليست علاقة عداء ولن تكون ، إن تدينا رشيدًا صحيحًا واعيًا وسطيًا يسهم وبقوة في بناء واستقرار دولة عصرية ديمقراطية حديثة تقوم على أسس وطنية راسخة وكاملة ، وإن دولة رشيدة لا يمكن أن تصطدم بالفطرة الإنسانية التي تبحث عن الإيمان الرشيد الصحيح ، على أننا ينبغي أن نفرّق وبوضوح شديد بين التدين والتطرف ، فالتدين الرشيد يدفع صاحبه إلى التسامح ، إلى الرحمة ، إلى الصدق ، إلى مكارم الأخلاق ، إلى التعايش السلمي مع الذات والآخر ، وهو ما ندعمه جميعًا ، أما التطرف والإرهاب الذي يدعو إلى الفساد والإفساد ، والتخريب والدمار ، والهدم واستباحة الدماء والأموال ، فهو الداء العضال الذي يجب أن نقاومه جميعًا وأن نقف له بالمرصاد ، وأن نعمل بكل ما أوتينا من قوة للقضاء عليه حتى نجتثه من جذوره .

وفي هذه المعادلة غير الصعبة يجب أن نفرق بين الدين الذي هو حق ، والفكر الإرهابي المنحرف الذي هو باطل ، موقنين أن الصراع بين الحق والباطل قائم ومستمر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، على أن النصر للحق طال الزمن أو قصر ، حيث يقول الحق سبحانه : ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ

عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١﴾ .

إن مثل الحق والباطل كمثل الكلمة الطيبة التي هي حق ، والكلمة الخبيثة التي هي باطل : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿١٤﴾ تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿١٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴿١٦﴾ .

على أن النصر لا محالة للحق ولأهله ، حيث يقول الحق سبحانه : ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ﴿١٨﴾ وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ ، ويقول سبحانه : ﴿ إِنْ تَصْرُواْ اللَّهُ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴿٤﴾ ﴾ ، ويقول سبحانه : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٥﴾ ﴾ .

(١) الأنبياء : ١٨ .

(٢) إبراهيم : ٢٤ - ٢٦ .

(٣) الصفات : ١٧١ - ١٧٣ .

(٤) محمد : ٧ .

(٥) الروم : ٤٧ .

إننا لأصحاب قضية عادلة ، قضية دين ، وقضية وطن ، فكل ما يدعو  
للبناء والتعمير ، والعمل والإنتاج ، وسعادة الناس وتحقيق أمنهم  
واستقرارهم ، هو الدين الحق والإنسانية الحقيقية ، وكل ما يدعو للفساد  
والإفساد ، والتخريب والقتل ، يدعو إلى ما يخالف الأديان وسائر القيم  
النبيلة والفطرة الإنسانية القويمة.

الدين والدولة لا يتناقضان ، الدين والدولة يرسخان معا أسس المواطنة  
المتكافئة في الحقوق والواجبات ، وأن نعمل معاً لخير بلدنا وخير الناس  
أجمعين ، أن نحب الخير لغيرنا كما نحبه لأنفسنا ، الأديان رحمة ، الأديان  
ساحة ، الأديان إنسانية ، الأديان عطاء.

الدين والدولة يتطلبان منا جميعاً التكافل المجتمعي ، وأن لا يكون بيننا  
جائع ولا محروم ولا عارٍ ولا مشرد ولا محتاج.

الدين والدولة يدفعان إلى العمل والإنتاج ، والتميز والإتقان ،  
وبطاردان البطالة والكسل ، والإرهاب والإهمال ، والفساد والإفساد ،  
والتدمير والتخريب ، وإثارة القلاقل والفتن ، والعمالة والخيانة.

وختاماً نؤكد أن من يتوهمون صراعاً لا يجب أن يكون بين الدين  
والدولة ويرونه صراعاً محتماً إما أنهم لا يفهمون الأديان فهماً صحيحاً أو لا  
يعون مفهوم الدولة وعياً تاماً ، فالخلل لا علاقة له بالدين الصحيح ولا

بالدولة الرشيدة ، إنما ينشأ الخلل من سوء الفهم لطبيعة الدين أو لطبيعة الدولة أو لطبيعتها معاً.

غير أننا نؤكد على ضرورة احترام دستور الدولة وقوانينها ، وإعلاء دولة القانون ، وألا تنشأ في الدول سلطات موازية لسلطة الدولة أيا كان مصدر هذه السلطات ، فهو لواء واحد تنضوي تحته وفي ظله كل الأولوية الأخرى ، أما أن تحمل كل مؤسسة أو جماعة أو جهة لواء موازياً للواء الدولة فهذا خطر داهم لا يستقيم معه لا أمر الدين ولا أمر الدولة.

\* \* \*

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	م
٥	مقدمة .	.١
١١	تصرفات النبي (صلى الله عليه وسلم) في إدارة الدولة .	.٢
١٦	بين فقه الدولة وفقه الجماعة .	.٣
٢١	إدارة الدول بين الخبرة والهواية .	.٤
٢٧	قيام الدول وسقوطها .	.٥
٣٢	مخاطر السقوط الاقتصادي للدول .	.٦
٣٧	الحفاظ على الأوطان من المقاصد الضرورية للتشريع .	.٧
٤١	السلطة في منظور الجماعات المتطرفة .	.٨
٤٥	مفهوم المصلحة بين منظور الدولة ومنظور الجماعة .	.٩
٤٨	التعددية السياسية والسلطات الموازية .	.١٠
٥٢	الخلاف الفقهي والخلاف السياسي .	.١١
٥٦	العلم بين منظور الدولة ومنظور الجماعة .	.١٢
٦٢	الدولة لا الفوضى .	.١٣
٦٥	دولة المؤسسات .	.١٤
٦٨	الإمام العادل .	.١٥

٧٦	الحفاظ على النظام العام .	.١٦
٧٩	فهم المشتركات الإنسانية في الشرائع السماوية وأثره في بناء الدول .	.١٧
٨٣	لا قتل على المعتقد .	.١٨
٨٦	العواصم والحدود وبناء الدول .	.١٩
٨٩	السماعون للكذب... نفعية الجماعة .	.٢٠
٩٥	الدين والدولة .	.٢١
٩٩	فهرس الموضوعات .	.٢٢

